المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center For Studies and Documentation

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

«الرصد الاستراتيجي»

- خطة سلام من أجل سوريا (2)
- الانحلال السياسي الأميركي أو التجديد؟ معنى انتخابات عام 2016
- هزيمة الدولة الإسلامية: مقاربة عملية
- نهاية «إسرائيل» القديمة كيف حوّل نتنياهو الأمة
- «إسرائيل» والشرق الأوسط إلى ما بعد أميركا
- لماذا الوضع الراهن مستدام
- إمكانات الطاقة في إسرائيل: تأمين المستقبل

العدد الخامس

SOCIAL MEDIA

الرصد الإستراتيجي

تشرين الأول 2016

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

دائرة الرصد والبحث الراجع.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تشرين الأول ٢٠١٦ الموافق محرم ١٤٣٨هـ

العدد: الخامس

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut–Lebanon

P.o.Box: 24 /47

e.mail: dirasat@dirasat.net

http: www.dirasat.net

ثبت المحتويات

خطة سلام من أجل سوريا (٢) ٧

- تحديثات على خطة سلام لأجل سوريا ٧

- الحفاظ على وقف إطلاق النار ٩

- ترتيبات الحكم ١١

- الخيار الأول: لامركزية خفيفة محدودة ١٢

- الخيار الثاني: إضفاء الطابع المؤسسي على السيطرة المحلية ١٣

- الخيار الثالث: اللامركزية غير المتماثلة ١٤

- الخيار الرابع: اللامركزية المتماثلة ١٥

- الانتقال إلى المرحلة المقبلة ١٧

الإنحلال السياسي الأميركي أو التجديد؟ معنى انتخابات عام ٢٠١٥ ..... ١٩

- الأساس الاجتماعي للشعوبية ٢٠

- فشل السياسة ٢٢

- نهاية حقبة؟ ٢٣

- طريق المستقبل؟ ٢٥

هزيمة الدولة الإسلامية: مقاربة عملية، الطريقة السائدة وحدودها ٢٩

- المخاطر ٣٢

نهاية «إسرائيل» القديمة كيف حوّل نتنياهو الأمة ٣٣

- الرجل العجوز واليهودي جديد ٣٤

- معمودية بيبي ٣٥

- المتطرف المقنّع بالاعتدال ٣٧

- اليمين الجديد ٣٩

- الخناجر جاهزة ٤٢

- رئيس الوزراء الدائم ٤٣

«إسرائيل» والشرق الأوسط إلى ما بعد أميركا لماذا الوضع الراهن مستدام ٤٧
- تراجع قوة عظمى ٤٩
- «إسرائيل» وحدها ٥١
إمكانات الطاقة في إسرائيل: تأمين المستقبل ٥٣
- النقاط الرئيسة ٥٣
- مقدمة ٥٤
- تاريخ تطوير وتنظيم الغاز في «إسرائيل» ٥٥
- حصص تصدير الغاز- لجنة تزماش ٥٨
- المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي في «إسرائيل» ٥٨
- نتيجة الخلافات التنظيمية ٥٩
- دور الغاز الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وما وراءه ٥٩
- مستقبل غامض وغير مؤكد ٦٠

خطة سلام من أجل سوريا (٢)[1]

فيما يواصل المجتمع الدولي جهوده من أجل التوصل إلى تسوية تقود لإنهاء الحرب الأهلية في سوريا، يقدم هذا المقترح خيار «اللامركزية» كجزء من الحل.

تمتلك سوريا تاريخاً طويلاً من سيطرة الدولة المركزية الشديدة وهي التي ساهمت بدورها في إقصاء أجزاء كبيرة من المجتمع وعطلت عملية التنمية في البلاد. ولا شك في أن فرصة نقل السلطة إلى جهات محلية تمثل وسيلة فعالة في خفض النزاع وتوفير الأمن للسوريين الذين فقدوا الثقة بالدولة، عدا عن إسهامها المباشر في تأجيل بعض القضايا الأساسية المتنازع عليها بين الفصائل السورية المختلفة.

وقد يكون أحد أشكال اللامركزية نابعاً من تسوية سياسية نهائية بين الأطراف المتنازعة خاصة بعد أن تصل الأطراف المختلفة إلى قناعة عدم قدرتها على تشكيل دولة موحدة أو تشكيل حكومة مركزية تمثل كل السوريين.

تحديثات على خطة سلام لأجل سوريا

في كانون الأول من العام ٢٠١٥، قدم المعهد استشرافاً لخطة سلام من أجل سوريا وخلص إلى عدد من التوصيات الخاصة بتغيير نهج الولايات المتحدة في الصراع السوري وفق التالي:

١–توجيه التركيز والأولوية نحو دعم الجهود الرامية لتحقيق وقف إطلاق نار في سوريا، وبالتالي يجب الفصل بين وقف إطلاق النار هذا وأي مفاوضات حول الحل السياسي الشامل والانتقالي.

٢–تنشيط العملية الدبلوماسية بحيث تشمل جميع الجهات الفاعلة الخارجية بما فيها السعودية وإيران.

٣ – الاتفاق على تأجيل القضايا الخلافية خاصة الخلاف حول مستقبل بشار الأسد.

٤–إيجاد آلية لفرض وقف إطلاق النار على أساس نشر قوات ضامنة خارجية في المناطق الصديقة لها.

(1) A Peace Plan for Syria II-Options for Future Governance- by James Dobbins, Philip Gordon, Jeffrey MartiniRand - http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE202.html.

٥–السماح لجميع الفصائل المسلحة بالانضمام لوقف إطلاق النار باستثناء تلك التي صنفتها الأمم المتحدة جماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة.

٦–نقل السلطات المحلية إلى الفصائل والأحزاب الداخلية – المعارضة والنظام والقوات الكردية – كل حسب مناطق تواجده والمناطق الخاضعة لسيطرته، في الوقت نفسه يجب على الجميع المحافظة على الجهود العسكرية لضرب داعش في المناطق التي تسيطر عليها.

اليوم وبعد خمسة أشهر من عرض تلك الخطة، تم إحراز تقدم على العديد من الجبهات. ففي ٢٢شباط ٢٠١٦ أعلنت الأطراف الرئيسية على الأرض وجميع الرعاة الخارجيين قبولهم لاتفاق «وقف الأعمال العدائية». وعلى الرغم من الكم الهائل من الانتهاكات التي حصلت لهذا الاتفاق وتدهوره مع مرور الوقت إلا أنه كان المساهم الأكبر في الحد من أعمال العنف التي انتشرت في سوريا منذ عام ٢٠١١.

في الوقت نفسه،وافقت جماعات المعارضة الرئيسية – ممثلة بلجنة المفاوضات العليا التي ترعاها السعودية – بالموافقة على دعم وقف إطلاق النار، كما وافقت على المشاركة في المفاوضات حول مستقبل سوريا السياسي بدون وجود ضمانات لرحيل الأسد رغم أن هذا الأمر لا يزال هدفاً معلناً لهم.

وعبر التركيز أيضا على فترة انتقالية أطول بدلاً من البدء بعملية تفضي إلى تخلي الأسد عن السلطة وصولاً إلى هيئة انتقالية، تبدي الإدارة الأميركية تركيزاً أقل على مسألة رحيل الأسد مقارنة بالأهداف الأخرى، وقد أنشأت الولايات المتحدة بالتعاون مع روسيا ترتيبات متعلقة بوقف إطلاق النار المشترك وطريقة لتبادل المعلومات بصورة منتظمة. وفي خطوة مرحب بها كسرت الجمود بشأن الجماعات المصنفة وغير المصنفة إرهابياً، وفتحت الباب على مصراعيه أمام الجماعات التي تنوي الالتحاق باتفاق التهدئة – باستثناء الجماعات المصنفة إرهابياً – وهو ما مكن الجماعات المسلحة المختلفة بالإضافة إلى قوات النظام من التركيز على حرب داعش خلال فترة شهري آذار ونيسان بدلاً من الاشتباك فيما بينها.

بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، حدثت تفاصيل أخرى هامة منذ نشر الورقة الأولى.

أولاً: مكّن الدعم الروسي النظام من تعزيز سيطرته على الكثير من مناطق دمشق وحمص وحماة بالإضافة إلى توسيع سيطرته على مناطق مختلفة حول مدينة حلب بما في ذلك قطع وتهديد طرق إمداد المعارضة الرئيسية هناك. والنظام الآن ليس بوضعية تسمح له بتوجيه ضربة حاسمة إلى السنة – عدا عن عدم قدرته على المطالبة بالأراضي التي وقعت تحت سيطرة الأكراد أو داعش خلال هذه الفترة – رغم ذلك، تمكنت قوات النظام من تعزيز سيطرتها على معظم الجزء الغربي من البلاد.

ثانياً: أعلنت روسيا في آذار ٢٠١٦ عن تحقيقها لأهدافها الرئيسية وبدأت بعملية انسحاب جزئي لقواتها العسكرية من سوريا،على الرغم من استمرار روسيا بتقديم مساعدات مادية وتنفيذ عمليات

قصف جوي لدعم النظام. ووفق الإعلان الروسي فإن بوتين ما زال مصمماً على أنه لن يسمح بسقوط الأسد (وهوما أكدنا عليه في التقييم السابق) وأضاف بوتين أنه مستعد لتحمل كافة التكاليف من أجل تعزيز نظام الأسد ومحاولة استعادة السيطرة على كامل البلاد عسكريا.

ثالثاً: أعلن قادة الأكراد السوريين في آذار الماضي أيضاً عن تأسيسهم لاتحاد شمال سوريا وتوحيد المقاطعات الكردية الثلاث تحت منطقة حكم ذاتي.

رابعاً: يخصص نظام الأسد جزءًا من قواته لاستعادة السيطرة على تدمر وهو ما يمثل خطوة ملموسة في توجيه المعركة نحو داعش بدلاً من توجيهها نحو فصائل المعارضة ويؤكد التزام النظام وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، تحول العديد من فصائل المعارضة السورية – خاصة في الشمال – إلى قتال داعش في حلب وأماكن أخرى بدلاً من قتال النظام.

لايزال الوضع في سوريا غير مستقر أبداً، واتفاقية وقف إطلاق النار الهشة الحالية قابلة للانهيار في أي لحظة. ولا يظهر النظام أي استعداد للتفاوض بجدية على تعديل دستوري أو انتقال سياسي شامل، بل يصر على بقاء الأسد في السلطة والحفاظ على كافة الأراضي السورية تحت سيطرته. ولن تقدم التطورات الأخيرة في الميدان، فرصة من اجل الحد من العنف في سوريا على أساس أكثر استدامة من ذي قبل. وفي حال ما كان الطرفان على الأرض، بالإضافة إلى الناشطين الرئيسيين الخارجيين، قادرين على التخلي عن الأهداف السياسية الطموحة وتحديد أولوياتهم بتمديد وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وإقامة الحكم المحلي، يمكن القول أن هناك فرصة أمام السوريين وجيرانهم لإنهاء هذا الكابوس الذي يعيشونه منذ أكثر من خمس سنوات دون أن تكون له أي نهاية.

الحفاظ على وقف إطلاق النار

تعتمد هذه الورقة على فرضية مفادها أن تكاليف الحرب الجارية تفوق بكثير أي من الفوائد التي يمكن أن تنتج من دوامها. وبعد خمس سنوات من القتال العنيف، والخسائر الهائلة في الأرواح وما حدث من نزوح داخلي للسكان وتدفقات اللاجئين عدا عن التسبب في عدم الاستقرار في المنطقة وفتح المجال أمام تطرف المتطرفين وزيادة العمليات الإرهابية، بعد كل هذا يجب أن يكون الهدف الرئيسي للولايات المتحدة وشركائها هو التفاوض على وقف دائم للأعمال العدائية بشكل يترافق مع دعم حوار مطول بشكل حتمي بين الفصائل السورية فيما يتعلق بالشكل المستقبلي للدولة السورية.

كان هناك وقت وجدت الولايات المتحدة الفرصة مناسبة لتحقيق عدد من الأولويات الأخرى في سوريا، بما في ذلك خفض النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة أو وضع سوريا على طريق أكثر ديمقراطية. لكن هذه الأهداف يجب أن يتم النظر إليها كأمر ثانوي إذا ما قورنت بأولوية إيقاف الحرب والتي باتت تتسبب بعواقب اقتصادية وإستراتيجية وإنسانية واقتصادية لا تطاق.

تكمن مصلحة الولايات المتحدة الأساسية في تقليل كثافة الصراع المدني السوري من أجل إنقاذ

الأرواح ووقف تدفق المزيد من اللاجئين والحد من التطرف الذي ينبع أساساً من الصراع،عدا عن تشجيع عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم،في الوقت نفسه سيفيد هذا الأمر في تركيز الجهود السورية والدولية لمحاربة داعش.

وعلى الرغم من أن التسوية السياسية الشاملة التي تفضي إلى تغيير قيادة الحكومة السياسية تمثل هدفاً مرغوباً فيه لكنه قد يكون غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور. فالموقف الرسمي للولايات المتحدة وشركائها الدوليين يتمثل في أن المستقبل السياسي لسوريا هو خاص بالسوريين فقط لاتخاذ القرار، بما يتفق مع بيان جنيف عام ٢٠١٢ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤. فيما تسير المحادثات في جنيف على أساس ورقة النقاط المشتركة التي قدمها مبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي مستورا. توضح هذه الورقة التي أعدّها دي مستورا لجميع الأطراف أن « سوريا يجب أن تكون دولة ديمقراطية غير طائفية قائمة على المواطنة والتعددية السياسية وتمثل جميع مكونات المجتمع السوري وتتحقق فيها سيادة القانون واستقلال القضاء والمساواة في الحقوق وعدم التمييز وتحقق فيها مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية والشفافية والمساءلة ومبادئ المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، وأن السوريين ملتزمون بإعادة بناء دولة قوية ذات جيش وطني موحد، وذلك من خلال نزع السلاح ودمج أعضاء الجماعات المسلحة في الجيش في سبيل دعم المرحلة الانتقالية والدستور الجديد».

هذه الأهداف مرغوبة للغاية لكنها غير واقعية على الأقل ضمن المدى القصير. والسبب الرئيسي الذي يدفع جميع الأطراف الى الموافقة على وحدة سوريا هو اعتقاد هذه الأطراف أن بإمكانها السيطرة على المؤسسات الناتجة عن هذه الوحدة في المستقبل. وهذا لن يحدث وذلك لعدم وجود تمثيل للأكراد في هذه المحادثات سواءً ضمن فريق النظام أو ضمن لجنة المفاوضات العليا – المعارضة– وقد تجاهلت التصريحات حول وحدة سوريا والالتزام بها وجود أي حكم ذاتي للأكراد.

إن الإصرار على الاتفاق السياسي الشامل باعتباره شرطاً أساسياً على المدى القريب ضمن المحادثات المتعلقة بمستقبل سوريا تجعلنا نخشى أن يقود إلى فشل هذه المحادثات ومن المحرج أن يحّرض على استئناف العنف مجدداً. والحقيقة أن اتفاق وقف الأعمال العدائية الأخير لم يكن ليرى النور لولا أن المعارضة وأنصارها فصلوا أخيرا بين إصرارهم على المزاوجة بين توقف القتال وحصولهم على ضمانات الانتقال السياسي.

كان الخطر في جنيف أن مفاوضي المعارضة وداعميهم الأجانب جعلوا خيارهم الأفضل « إزالة الأسد» عدو الخيار الجيد «تمديد وقف إطلاق النار» وانتهوا بالأسوأ «استئناف أعمال العنف دون أي خطة واقعية لوقفها في حال انهيار الهدنة. ولذا يجب على الولايات المتحدة الانخراط مع الجهات الراعية في لجنة المفاوضات العليا وخاصة المملكة العربية السعودية للتأكيد على أن الالتزام بحل القضايا بما في ذلك السياسية منها على المدى الطويل كنقل السلطة والعدالة الانتقالية يجب أن لا يقف في طريق تخفيف حدة النزاع.

إن أي رؤية على المدى الطويل لسوريا يمكن أن تساعد في تعزيز عملية وقف الأعمال العدائية لكن يجب أن لا تصبح الرؤية هذه شرطاً مسبقاً لتمديد اتفاق وقف إطلاق النار أو تحقيقه. بالإضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة وشركائها الخارجيين بمن في ذلك روسيا وإيران العمل من خلال المجموعة الدولية لدعم سوريا، وينبغي عليهم البحث عن فرص لتحفيز الامتثال لوقف إطلاق النار ومعاقبة الانتهاكات المختلفة.

ولتعزيز الدعم لوقف إطلاق النار بين السكان المحليين ينبغي على الولايات المتحدة أن تستمر في إعطاء الأولوية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدن المحاصرة وتعزيز تدابير أخرى لبناء الثقة بين الأطرف (بما في ذلك إجراء عمليات تبادل أسرى). واستخدام المناقشات مع روسيا لوضع آليات أقوى للإبلاغ والإنفاذ.

على المدى القريب فإن الخطوة العملية يمكن أن تكون عبر تعزيز روابط الاتصال بين قادة المعارضة والنظام على أرض الواقع وهو ما من شأنه أن يخفف من حدة الصراع على المستوى المحلي.وأما عن التواصل بين قادة المؤيدين والمعارضين للنظام فهو قائم بشكل غير رسمي الآن لكن عملية تعميقه من شأنها أن تخفف من احتمالات تقويض وقف إطلاق النار. ولتحفيز التزام النظام ينبغي على الولايات المتحدة التعامل مع قطر والسعودية وتركيا لحثها على وقف المساعدات التي تقدمها لجماعات المعارضة وهو ما يخرق شروط وقف إطلاق النار.

وينبغي على ممثلي الولايات المتحدة وغيرها إشراك مسؤولين إيرانيين في هذا الحوار. فعلى المدى الطويل يجب أن تضمن الولايات المتحدة امتلاكها لآليات أقوى لتنفيذ وقف إطلاق النار بما في ذلك من إجراءات عقابية بحق المخالفين.وعبر هذه الجهود ستحتاج واشنطن إلى الاعتماد على دعم الجهات الإقليمية الفاعلة التي ترى نجاحها يتمثل في واحدة من ثلاثة نقاط: إزالة الأسد من الحكم، ومعاقبة إيران، ومنع إقامة حكم ذاتي كردي أو تعرف نجاحها بالنقاط الثلاثة مجتمعة.

يمكن القول إن الشركاء الإقليمين الأقرب إلى الموقف الأميركي بشأن الأولويات في سوريا هم الإمارات والأردن ومصر، وبالتالي ستكون مشاركتهم ضرورية لكبح جماح المواقف الأكثر تطرفاً من السعودية أو تركيا والتي تبدو أنها تميل لدعم القتال حتى النهاية من أجل إسقاط الأسد.

- ترتيبات الحكم

وفي الوقت الذي يجب الحذر فيه من الإفراط في التوقعات من المحادثات السياسية، يجب أن نعترف أن بعض التقدم بشأن مسائل ترتيبات الحكم في سوريا هو أمر ضروري للحفاظ على وقف إطلاق النار حتى ولو كان بشكل جزئي أو منقوص على المدى الطويل. ولأن هدف توحيد سوريا – تحت قيادة وطنية متفق عليها مع تواجد هيكلة أمنية واحدة – يعد أمراً بعيداً، يجب أن يكون هناك نظر في مسألة كيفية توفير الحكم الأساسي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة الآن.

اللامركزية خيار واعد هنا من ناحيتين، أولاً تساهم اللامركزية بتحويل التركيز بعيداً عن خلافات لا يمكن حلها عبر التوزيع الرأسي للسلطة داخل الحكومة المركزية إلى توزيعات واعدة أكثر تناقش التوزيع الأفقي للسلطة.

ثانياً، ستساهم اللامركزية في المساعدة على التغلب على انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة نظراً لأنها تقلل من مخاطر الصراع وتقدم وعوداً لكل الأطراف بقدر من الحكم الذاتي والأمن. وفق هذا المنظور يقدم هذا المقترح أربعة نماذج مختلفة من اللامركزية التي قد تنشأ نتيجة لتسوية سلمية أو حتى في حالة عدم وجود أي اتفاق عام على مثل هذا الاتفاق. وعلى الرغم من أن إضفاء الطابع الرسمي على هذه الاتفاقات بين الطرفين وتحت رعاية دولية سيكون أفضل، إلا أن هذه الترتيبات ستتطور بفعل الأمر الواقع وليس بحكم القانون. وبطريقة أو بأخرى ستحتاج كل الأطراف لعكس واقع السيطرة المحلية إذا أريد لها أن تتحمل الأمر ولو مؤقتاً.

- الخيار الأول: لا مركزية خفيفة محدودة

يتمثل الخيار الأقل طموحاً في تنفيذ الترتيبات الحالية ضمن الدستور المعدل لعام ٢٠١٢ والذي يحتوي مادتين (رقم ١٣٠و ١٣١) وتشملان الدعوة إلى «تطبيق مبدأ اللامركزية في الصلاحيات والمسؤوليات» وتؤكد على الاستقلال المالي والإداري لهياكل الحكم المحلي.ولأن الدستور يملك كمية محدودة من النصوص المتعلقة بالإرشادات حول كيفية عمل هذه اللامركزية في إطار الممارسة العملية، سيكون هناك حاجة لإقران الدستور ومواده المذكورة بتنفيذ المرسوم التشريعي رقم ١٠٧ بتاريخ تشرين الأول لعام ٢٠١١، والذي تعهد فيه النظام بمنح سلطات أوسع في المحافظات والمدن والبلدات والبلديات بحيث تخصص نسب معقولة من الموازنة العامة للدولة للإدارات المحلية، يترافق ذلك مع منح المحليات بعض الفرص المحدودة لزيادة الإيرادات. وبالإضافة إلى ذلك، جعل المرسوم الانتخابات أساساً لاختيار معظم الممثلين المحليين مع استثناء ملحوظ للممثلين الذين لا يزالون يشغلون مناصبهم. ولأن الانتخابات المحلية التي أجراها النظام في أواخر عام ٢٠١١ تمت مقاطعتها من قبل الأكراد وجماعات المعارضة العربية ونظر إليها بشكل عام على أنها انتخابات غير شرعية، لذا فهي بحاجة إلى إعادة تنظيم وهو ما لن يحدث في أي وقت قريب، ذلك أن السلطات التي تم إنشاءها وفق المرسوم التشريعي رقم ١٠٧ موجودة على الورق فقط، وهي بحاجة إلى الانتقال إلى أرض الواقع والبدء بتنفيذها.

وقد تحتاج الهياكل المحلية إلى توسع أكبر في مجال اللامركزية المالية خاصة وأن الترتيب الحالي لا يوفر أي أساس قوي لتقاسم العائدات مع الحكومة المركزية أو أي أساس آخر خاص بالحكومات المحلية لرفع مواردها الخاصة. ويفترض خيار اللامركزية هذا إصلاحا محدودا ضمن هياكل الحكم الحالية بدلاً من انتقال كبير وواسع النطاق وهو ما يجب أن يكون مدرجاً ضمن دستور أو تعديل معيّن، وعليه فإن هذا

الخيار يمكن له أن ينجح ببساطة عن طريق البدء بتنفيذ القوانين القائمة من قبل المؤمنين بها.

قد يتطلب هذا الخيار إعادة رسم التقسيمات الإدارية في سوريا وليس القيام بإصلاح دستوري أو تشريعي. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يقلل من خطر الفشل إلا أنه يوفر الكثير من الزخم لإصلاح جهاز الدولة القمعي.

قد يحظى هذا النموذج على الأغلب بإعجاب الأسد ومؤيديه ولكنه بلا شك سيواجه معارضة شديدة من الجماعات الكردية التي تسعى لمزيد من الحكم الذاتي. أما المعارضة العربية ومن خلفها داعموها الأجانب فإن هذا الخيار لن يكون مقبولاً إلا إذا تم إقران اللامركزية بتشكيل حكومة ذات قاعدة أوسع في دمشق، وفي حال لم يحدث هذا التغيير في دمشق، فإن المعارضة العربية لا ترى إمكانية تطبيق – النظام له بشكل أفضل من ذي قبل – إبان إصدار القرارات المنصوص عليها في عام ٢٠١١ وما قبله– وبالتالي فهو لا يحمل أي تغيير عن الوضع الحالي.

– الخيار الثاني: إضفاء الطابع المؤسسي على السيطرة المحلية

من شأن خطة لامركزية أكثر طموحاً أن تمنح الحكم الذاتي صلاحيات على المستوى المحلي على صعيد الوظائف الحكومية الرئيسية، بما في ذلك الشرطة والإدارة. هذا الاقتراح في جوهره من شأنه أن يساهم في رفع مستوى النموذج المعمول به في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حيث توفر مجالس الحكم المحلي خدمات المجتمع المحلية وبدعم من الرعاة الخارجيين. هذا النهج واضح جداً ضمن المناطق التي تسميها الولايات المتحدة بالمناطق المحررة مثل درعا وإدلب وكذلك في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في حلب وريف دمشق وحماة واللاذقية.

تحتوي هذه المحليات على عدد من أعضاء المعارضة المهاجرة وحققت نجاحات جيدة في تقديم الخدمات، خاصة في تشغيل المخابز وتوفير المياه والصرف الصحي وقطاع النظافة، لكنها كانت أقل نجاحاً في مجال الأمن والعدالة. فمقاتلو المعارضة امتلكوا في كثير من الأحيان ذراعاً أقوى في الحكم من القادة المدنيين وتطبيق العدالة في كثير من الأحيان أوكل إلى المحاكم الإسلامية. ومن شأن استمرار وقف القتال أن يسمح لهذا النموذج بالتوجه إلى مزيد من المدنية ويمكن أن يطبق في مناطق سيطرة النظام كذلك. ولا يتطلب هذا النهج إحداث تغييرات في التقسيمات الإدارية، لكن السلطة الفعلية من شأنها أن تؤول إلى المجالس المنتخبة التي تمثل المدن والبلدات والبلديات.

ستكون هناك حاجة إلى تعديلات قانونية، وعلى أي حال لكي تؤول السلطة رسمياً إلى هذه السلطات والمسؤوليات فإن الصفقة الأساسية المرتبطة بالحكم الذاتي تبنى على الإخلاص للدولة المركزية وهو ما يمكن الدولة من منح الحكومات المحلية القدرة على السيطرة على كافة الأمور ومنح الحد الأدنى للدولة المركزية مثل الجمارك ومراقبة الحدود والانضمام للجيش – الاستجابة للتهديدات الخارجية – وفرض الضرائب على التجارة.

على صعيد التحديات لهذا النموذج فهي كثيرة، **أولاً**، تملك سوريا تاريخاً قوياً من السيطرة المركزية لذلك ليس من الواضح إذا ما كان هناك قدرة على المستوى المحلي لتوفير الخدمات الأساسية وخدمات الحكم المختلفة حتى في ظل وجود دعم خارجي.

ثانياً، يفترض هذا النموذج تنازلاً كبيراً من النظام، وهو ما قد لا يكون واقعياً نظراً لنفوذ النظام في ميادين القتال الآن.

ثالثاً، يعزّز هذا النموذج خطر استخدام كل من الجماعات المتشدّدة ومنظمات المجتمع المدني القوة أو الرفاه الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على السيطرة المحلية وتعزيز قواعد دعمهم. وبعبارة أخرى لا يضمن هذا النموذج السيطرة المعتدلة أو الديمقراطية وبالتالي قد يكون هناك مساهمة من القوى الخارجية في الموارد الأساسية بل الجنود في بعض الأحيان للعمل على إنجاح كل منطقة محلية.

- الخيار الثالث: اللامركزية غير المتماثلة

يمكن أن يجمع الخيار الثالث هنا بين الخيارين الأول والثاني، ويمكن أن يكون اتفاق بشأن المطالب الكردية للحكم الذاتي. السيناريو الأكثر وضوحاً يكمن في أن تمنح الكانتونات الكردية في كل من عفرين والجزرة وكوباني– أعلنت نفسها اتحاداً قبل فترة –قدراً من الحكم الذاتي في حين تبقى بقية سوريا تحت سيطرة الحكومة المركزية. وفي حال بقاء المناطق الكردية كما هي الآن – إعلان ذاتي لم تعترف دمشق به – فإنها ستكون شبيهة بما كان في العراق في تسعينيات القرن الماضي بحيث يكون الوضع العسكري – فرض منطقة حظر جوي في إطار عملية مراقبة الشمال – مثل وضع بغداد سابقا ثم أدى إلى نجاح الأكراد في الحصول على حكم ذاتي. إذا تم قبول هذا الترتيب من قبل الحكومة المركزية ووضع في الدستور فإن الوضع سيكون مماثلاً لحال العراق اليوم، بحيث تتمتع حكومة إقليم كردستان العرق بحكم ذاتي قامت بتعزيزه لكنها ما زالت تشارك في صناعة القرار على المستوى الوطني العراقي.

تكمن السمة المميزة لهذا الخيار في التباين القائم بين كون الأكراد يتمتعون بحكم ذاتي دون أن يتمتع به أي من المعارضة العربية السنية أو الطائفة الدرزية التي تتركز في السويداء. قد يكون هذا السيناريو صاحب احتمال كبير للحدوث، نظراً لطبيعة الوضع الميداني على الأرض ولكنه سيترافق مع الكثير من الجدل. وباستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي طالب بالحكم الذاتي ورفضه النظام، فإن كلاً من المعارضة العربية السنية وتركيا ودول المنطقة تخشى من تداعيات هذا السيناريو خاصة وأنه يشكل سابقة للأقليات العرقية في كل منطقة. في الوقت نفسه، فإن غياب النظام سيعزز الفجوة بين الأكراد ومنافسيهم وقد يؤدي إلى التدخل العسكري التركي لوقف الانفصال الكردي وليس من الواضح حتى الآن كيف يمكن أن يستجيب باقي الأكراد لهذا الحكم الذاتي المقترح.

- الخيار الرابع: اللامركزية المتماثلة

يتمثل الخيار الرابع في تطبيق درجة من الحكم الذاتي لكل من الأكراد والمناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة السنية العربية والتي تنقسم على أساسها سوريا إلى ثلاث مناطق أو أكثر (على سبيل المثال، منطقة يسيطر عليها النظام، ومنطقة يسيطر عليها الأكراد ومنطقة تسيطر عليها المعارضة)، وتتمتع هذه المناطق بوضع متساو مع المناطق الأخرى. كل منطقة ستكون لها مسؤولية جمع العائدات لتقديم الخدمات داخل حدودها وكل منطقة ستمارس حرية التصرف في شؤونها الخاصة وكل منطقة ستمتلك قوات أمن خاصة بها لحماية نفسها. ولأن عناصر النظام والمعارضة السنية لا يزالون يملكون تصميماً على النصر الكامل، فإن عرضا كهذا – من شانه أن يكون شكلاً من أشكال الفيدرالية – سيلقى معارضة من كلا الطرفين. أما على المستوى الشعبي، يعتبر السوريون أن الفيدرالية المتطرفة جزءًا من المؤامرة الغربية وستساهم في استحضار مخططات الاستعمار لتقسيم سوريا إلى دويلات عدة.

من جهة ثانية أوكلت الولايات المتحدة وروسيا خيار الفيدرالية إلى السوريين بشأن ما إذا كانت هي الحل المناسب لهم. ويمكن لهذا الخيار أن يتماشى جيداً مع تصور روسيا لـ«سوريا المفيدة» التي تتألف من دمشق وساحل البحر الأبيض المتوسط في حين أن ما يتبقى من سوريا هو مصالح ثانوية. وتعارض معظم دول المنطقة مثل هذه النتيجة. لأنه من المرجح أن تحافظ على النظام في دمشق وتحافظ أيضاً على النفوذ الروسي والإيراني في سوريا.

وستعارض تركيا من جهتها بشدة أي منطقة حكم ذاتي كردية على حدودها نظراً لتخوفها من انتقال الحالة إلى تركيا نفسها.

ملخص الخيارات الأربعة التي ناقشتها هذه الورقة/ خيارات الحكم المستقبلي في سوريا–

الخيار	الوحدة الإدارية في اللامركزية	الخطوة الرئيسية	هل تحتاج إلى تغيير دستوري	الفوائد	المضار
لامركزية خفيفة محدودة	مناطقية	تطبيق وتوسعة المرسوم التشريعي رقم ١٠٧	لا	يملك أساس قائم ومبني على دعم النظام	يضفي شرعية على مبادرة النظام
إضفاء الطابع المؤسسي على السيطرة المحلية	مناطقية	نقل السلطة إلى المستوى المحلي بما في ذلك تقديم الخدمات والقضايا المالية والأمن	لا	مبني على نموذج المجالس المحلية المدعوم بالفعل من الولايات المتحدة في المناطق المحررة	خطر أن تقع الوحدات الإدارية تحت سيطرة من لا يمكن التصالح معهم
اللامركزية غير المتماثلة	تتألف المنطقة من عدة محافظات	القبول بالحكم الذاتي الكردي – سواء بحكم الواقع أو القانون	نعم، بحكم القانون	يعكس الوضع الفعلي على الأرض	لا يعالج الفجوة الأساسية بين النظام والمعارضة السنية العربية
اللامركزية المتماثلة	المنطقة تتألف من عدة محافظات	نقل تجربة الحكم الذاتي إلى مناطق المعارضة العربية	نعم، بحكم القانون	أكثر إنصافاً من النماذج غير المتماثلة، والوحدات الإدارية الأكبر تعزز القدرة على الحكم	لا يملك أنصارا بين الممثلين العرب داخل سوريا

- الانتقال إلى المرحلة المقبلة

حتى إذا كان يمكن بطريقة ما تثبيت حكومة جديدة على نطاق أوسع في دمشق، يبدو من غير المحتمل أن تسمح فصائل المعارضة لقوات الجيش السوري وأجهزة النظام الأمنية في العمل داخل المناطق التي تسيطر عليها المعارضة الآن.

وهكذا، في حين قد تنجح مساعي تشكيل حكومة جديدة في «إعادة توحيد» سوريا على الورق، سيظل الأثر العملي عبر تقسيم البلاد على طول خطوط وقف إطلاق النار والتي ستثبت حين التوصل إلى تسوية نهائية. هذا التقسيم قد لا يكون نهائيا بالمجمل، فمناطق المعارضة قد ترحب بوصول عناصر غير أمنية من حكومة دمشق لقيادة إعادة الإعمار والبناء في مناطق المعارضة في حين تحتفظ المعارضة بالمسؤولية المحلية لحفظ الأمن والدفاع. ومن الممكن مع مرور الوقت أن تكسب قوات الأمن السورية والجيش السوري ثقة المعارضة – بعد أن تكون قد خاضت عملية إصلاح معينة– لكن هذا لن يحدث في أي وقت قريب. لن يوافق الأكراد ربما على إعادة دمجهم من جديد حتى لو وافقت المعارضة العربية على ذلك.

حتى إذا كان بالإمكان الاتفاق على انتقال السلطة في دمشق، فإن الأكثر احتمالاً بحكم الأمر الواقع سيكون جزءًا من الخيار الثاني وهو السيطرة على الأمن والعديد من الوظائف الأخرى على المستوى المحلي ضمن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

مرة أخرى، قد يكون في نهاية المطاف جلب لبعض الخدمات المركزية إلى هذه المناطق بشكل محدود ويقوم على أساس انتقائي وتتم السيطرة عليه محليا، وإن بقي الأسد أو رحل، وحتى لو تم توحيد الدولة السورية على الورق مجدداً، فمن المرجح أن تظل سوريا منقسمة بشكل كبير بين المناطق التي يسيطر عليها النظام وتلك التي تسيطر عليها المعارضة على الأقل لبعض الوقت في المستقبل.

سيكون هناك خطر حقيقي من أن هذه المناطق التي تسيطر عليها المعارضة ستصبح أكثر تفتتاً وموئلاً للتطرف، ما يقودها إلى مزيد من الانفصال والجيوب المنفصلة أكثر من أي وقت مضى عدا عن إمكانية استيلاء فصائل لا يمكن التوافق معها على هذه المناطق كداعش وجبهة النصرة أو غيرها من الجماعات المتطرفة التي ترغب في إعادة استئناف الصراع.

وبالتالي يتوجب على الولايات المتحدة وشركائها تعزيز الحكم والأمن المحليين في هذه المناطق،ليس في سبيل محاولة تكريس الانقسام إنما للحفاظ على السلام والحفاظ على إمكانية لمّ الشمل في نهاية المطاف.

ونظراً لانعدام الثقة بين الطرفين ووجود عدد من المفسدين بما لا يمكن الوثوق به، فمن غير المحتمل أن تنجح أي من الصيغ أعلاه (أو حتى أي مخطط يمكن تصوره) في تحقيق السلام الدائم في ظل غياب بعض الترتيبات لضمانات ورقابة دولية على شكل حفظ للسلام.

في الورقة السابقة التي قدمها مركز راند، كان قد اقترح أن يتم توفير ضمانات ورقابات خارجية من قبل القوى الخارجية التي تشارك حالياً في الصراع السوري، وشمل المقترح قوات الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا والأردن. وكبديل وخيار أكثر تقليدية يمكن أن يتم إشراك أطراف أخرى غير المشتبكة حالياً وبالتالي تقدم خيارات أكثر حيادية في مثل هذا الجهد، وبطريقة أو بأخرى من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى بعض الترتيبات للتمسك بأي تسوية قائمة مثل وقف الأعمال العدائية حتى وإن جاءت بصيغة مؤقتة.

الإنحلال السياسي الأميركي أو التجديد؟
معنى انتخابات عام ٢٠١٦*

فرانسيس فوكوياما

قبل عامين، حاججت على هذه الصفحات أن أميركا تعاني حالة من الانحلال السياسي، فقد اجتمع النظام الدستوري في البلاد المؤلف من ضوابط وتوازنات، جنباً إلى جنب مع الاستقطاب الحزبي وظهور جماعات المصالح الممولة جيداً، لتشكيل ما يسمى «فيتوكراسية» أو ديموقراطية حق النقد، وهو وضع يُعتبر فيه منع الحكومة من القيام بأشياء، أسهل من استخدام الحكومة لتشجيع المصلحة العامة. ثم إن الأزمات المتكررة المتعلقة بالميزانية، والبيروقراطية المتفشّية، والافتقار إلى سياسات دعم الابتكار هي السمات المميزة لنظامٍ سياسي في حالة من الفوضى.

في الظاهر، يبدو أن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ تتماشى مع هذا التحليل. فلقد فقد الحزب الجمهوري، المتفاخر سابقاً، السيطرة أمام استحواذ دونالد ترامب على عملية الترشيح، وباتت التناقضات الداخلية العميقة تعصف به. أما في الحزب الديمقراطي فقد واجهت هيلاري كلينتون، وهي التي تعتبر جزءاً من النظام الحاكم على عكس ترامب، منافسة قوية مثيرة للاستغراب من بيرني ساندرز البالغ ٧٤ عاماً من العمر، والذي نصّب نفسه اشتراكياً ديمقراطياً. ومهما كانت القضية، من الهجرة إلى الإصلاح المالي والتجارة وركود المداخيل، فالناخبون انتفضوا بأعداد كبيرة من كلا الجانبين من الطيف الحزبي ضد ما يرون أنه مؤسسة فاسدة، استثمارها كمدخولها في نفس الجيب، ونقلوا أصواتهم لغرباء راديكاليين يأملون منهم تطهيراً منقّياً للمؤسسة.

في الواقع، أظهرت هذه الحملة الانتخابية المضطربة أن الديمقراطية الأميركية تعمل، في بعض النواحي، على نحو أفضل مما كان متوقعاً. وبالرغم مما يمكن أن نعتقد حيال خيارات الناخبين فقد تدفقوا على صناديق الاقتراع، ولاية بعد ولاية، وانتزعوا السيطرة على السردية السياسية القائمة للبلاد من جماعات المصالح المنظمة والأقلية الثرية الحاكمة. انسحب جيب بوش، الابن والأخ لرؤساء سابقين، والذي كان يبدو خياراً لا مفر منه كمرشح للحزب الجمهوريٍ، بطريقة مخزية من السباق في شباطٍ/

* Fu Kuyama, Francis - American political Decay or Renwal? Foreign affairs, vol, 95 July - August 2016, pp. 38-68.

فبراير بعد أن أنفق أكثر من ١٣٠ مليون دولار (إلى جانب تمويله الآتي من لجان العمل السياسي). بينما استطاع ساندرز، الذي اكتفى بالحصول على تبرعات محدودة، وتعهد إضعاف النخبة المالية التي تدعم خصومه، أن يجمع مبلغاً من المال يفوق ما جمعه بوش لتمويل حملته واستطاع اللحاق بكلينتون خلال جميع المراحل.

القصة الحقيقية لهذه الانتخابات هي أنه بعد عدة عقود استجابت الديمقراطية الأميركية أخيراً لتفاقم حالة عدم المساواة والركود الاقتصادي التي تأثر بها معظم السكان ومرة أخرى باتت الطبقية الاجتماعية، في قلب السياسة الأميركية، متفوقة على انشقاقات أخرى كالعِرق والإثنية والجنس، والميول الجنسية، والجغرافيا، التي كانت تهيمن على المناقشات في الانتخابات السابقة.

تزايدت الفجوة بين ثروات النخب وثروات بقية الجمهور على مدى الجيلين السابقين، لكنها حتى هذا الحين أخذت تسيطر على السياسة الوطنية. وما يحتاج حقاً إلى تفسير ليس قدرة الجماهيريين على تحقيق المكاسب في هذه الدورة الانتخابية ولكن لماذا أمضوا وقتاً طويلاً لتحقيق هذه القدرة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه لأمر جيد أن نعرف أن النظام السياسي للولايات المتحدة هو أقل تحجراً وأقل التحاقاً بالنخب غنية مما يتوقعه الكثيرون فإن الحلول الزائفة التي ترددها جحافل الشعبوية غير مفيدة تماماً تقريباً، وإذا جرى تبنّي هذه الحلول ستتسبب بخنق النمو، وتفاقم الشعور بالضيق، وجعل الوضع أسوأ مما هو أفضل. والآن بعد أن صُدمت النخب وخرجت من حالة التهاون المتعجرف التي كانت بها، حان الوقت لهم لاستنباط حلول عملية أكثر للمشاكل التي لم يعد يمكن إنكارها أو تجاهلها.

الأساس الاجتماعي للشعبوية

في السنوات الأخيرة، أصبح من الصعوبة بمكان أكثر من أي وقت مضى إنكار حقيقة أن المداخيل أصبحت في حالة من الركود عند معظم المواطنين الأميركيين حتى وإن باتت النخب تجني أفضل من أي وقتٍ مضى، مما أدى إلى تزايد في عدم المساواة في المجتمع الأميركي بأسره. وأصبحت بعض الحقائق الأساسية، مثل الزيادة الهائلة لحصة الفئة، التي تشكل واحداً في المئة من المجتمع الأميركي (كما باتت تعرف)، وفي الواقع هي ٠,١ في المائة، من الثروة الوطنية، وأصبحت متزايدة بشكل لا يقبل الجدل. والجديد في هذه الدورة السياسية أن الاهتمام بدأ يتحول بدوره عن تجاوزات القلة إلى الظروف الصعبة التي تعيشها الأكثرية المتبقية.

أبرز كتابان ظهرا مؤخراً، هما «الافتراق» لشارلز موراي و»أطفالنا» لروبرت بوتنام، الواقع الاجتماعي الجديد بالتفاصيل المؤلمة. موراي وبوتنام هما على طرفي نقيض من الطيف السياسي، أحدهما محافظ متحرر والآخر ليبرالي، ولكن البيانات التي ينقلانها متطابقة تقريباً. لقد انخفض مستوى مدخول الطبقة العاملة على مدى الجيل الماضي، وأصاب هذا الانخفاض الرجل الأبيض، الحائز على

تعليم في المدارس الثانوية أو أقل، بشكل كبير ودراماتيكي. وبات لشعار ترامب «جعل أميركا عظيمة مرة أخرى» عند هذه المجموعة معنى حقيقي. ولكن الاضطرابات التي يعانون منها أعمق بكثير وهي تبرز في البيانات المتعلقة بالجريمة وتعاطي المخدرات، والأسر ذات العائل الواحد.

في الثمانينيات جرت محادثات وطنية واسعة، حول ظهور طبقة متدنية من الأميركيين من أصل أفريقي، وهي كتلة من الناس الذين يعانون من البطالة المقنعة ومن قلة الخبرات والذين باتت حالة الفقر لديهم متكررة تلقائياً مع كل جيل، لأنها أدت إلى أسر مفككة غير قادرة على إظهار طباع وسلوكيات اجتماعية لازمة للمنافسة في سوق العمل. واليوم باتت الطبقة العاملة البيضاء في نفس الموقف تقريباً الذي كانت عليه فئة السود آنذاك.

خلال الفترة التي سبقت المرحلة الابتدائية في نيو هامبشاير، وهي من أكثر الولايات ذات الأكثرية السكانية البيضاء وذات الطابع الريفي في البلاد، فوجئ، على الأرجح، العديد من الأميركيين عندما علموا أن أهم عامل لإثارة القلق عند الناخبين هناك هو الإدمان على الهيروين. وفي الواقع، أصبح الإدمان على الأفيون والميثامفيتامين وباء يصيب المجتمعات المحلية الريفية البيضاء في ولايات مثل إنديانا وكنتاكي كما كان الكوكايين وباء داخل المدن منذ جيل من الزمن. وقد أظهرت دراسة صادرة مؤخراً، عن الاقتصاديين آن كايس وآنغوس دايتون، أن معدلات الوفاة للرجال متوسطي العمر من البيض وليسوا من أصل إسباني في الولايات المتحدة ارتفعت بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣، حتى مع انخفاض هذه المعدلات عند كل المجموعات السكانية الأخرى في كل البلدان الغنية الأخرى. واتضح أن أسباب هذه الزيادة هو فيما يبدو هي الانتحار والمخدرات والكحول، ما ادّى الى أكثر من نصف مليون وفاة زيادة عما كان متوقعاً. وقد ارتفعت معدلات الجريمة لهذه المجموعة السكانية أيضاً.

ومع ذلك، لم تشكل هذه الحقيقة، القائمة على نحو متزايد، مفارقة لدى النخب الأميركية، وذلك لأنهم كانوا، خلال نفس الفترة، هم أنفسهم يغتنون بشكل متزايد. فقد شهدت ثروات الذين أتموا التعليم الجامعي وأكثر ارتفاعاً على مدى عقود من الزمن. وانخفضت معدلات الأسر ذات المعيل الواحد ونسب الطلاق عند هذه المجموعة، وانخفضت نسبة الجريمة ضمن أحيائها بشكل مطرد وتم استخلاص المدن للشباب المتحضرين وبدأت التكنولوجيا مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بدعم الثقة الاجتماعية وخلق أشكال جديدة من التواصل الاجتماعي الفعلي والافتراضي. كما أن مسألة تدخل الوالدين في شؤون أولادهم على نحو متزايد تسبب بمشكلة أكبر عند هذه المجموعة من مسألة الأطفال الذين يمضون جزءاً من يومهم من دون رقابة من قبل الأهل بسبب عمل أو قلة اهتمام الوالدين.

فشل السياسة

نظراً لضخامة هذا التحول الاجتماعي الذي حدث بات السؤال الحقيقي ليس لماذا ظهرت الشعبوية في الولايات المتحدة عام ٢٠١٦ ولكن لماذا لم يقع الانفجار الذي حصل قبل ذلك بكثير. وهنا تكمن بالفعل مشكلة التمثيل في المؤسسات الأميركية، فأي من الحزبين السياسيين لم يخدما هذه المجموعة ذات الأوضاع المتفاقمة بشكل جيد.

في العقود الأخيرة، أصبح الحزب الجمهوري تحالفاً غير مستقر مؤلفاً من النخب التجارية والاشتراكيين المحافظين، الأول يوفر المال، والأخير يوفر الأصوات الانتخابية. وكانت النخب التجارية، ممثلة بالصفحة الافتتاحية لصحيفة وول ستريت جورنال، مؤلفة من دعاة مبدئيين لليبرالية الاقتصادية، عبر تحرير الأسواق والتجارة الحرة، وفتح باب الهجرة. فالجمهوريون هم الذين قدّموا الأصوات اللازمة لتمرير التشريعات التجارية مثل «اتفاق التجارة الحرة في أميركا الشمالية» واتفاقية «سلطة تعزيز التجارة» الأخيرة (المعروفة بشكل أكثر شيوعاً تحت مسمى «المسار السريع»). في المقابل يستفيد بشكل واضح، من يساندهم من رجال الأعمال من استيراد العمالة الأجنبية، المهرة وغير المهرة، ومن السماح لهم إقامة نظام تجاري عالمي للتصدير والاستثمار في جميع أنحاء العالم. ودفع الجمهوريون نحو تفكيك نظام عهد الاكتئاب المصرفي الذي أرسى الأساس لأزمة انهيار الرهن العقاري الناتج عن الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. وكانوا ملتزمين إيديولوجياً بخفض الضرائب عن الأثرياء الأميركيين، وتقويض سلطة نقابات العمال، وتقليص الخدمات الاجتماعية التي كانت لصالح الأقل ثراءً منهم.

كان هذا البرنامج يتعارض مباشرة مع مصالح الطبقة العاملة. أما أسباب تدني المستوى المعيشي للطبقة العاملة فمعقدة ولها علاقة بالتغير التكنولوجي كما لها علاقة بعوامل متأثرة بالسياسة العامة. وحتى الآن لا يمكن إنكار أن التحول المؤيد للسوق الذي روّجته نخب الحزب الجمهوري في العقود الأخيرة أقضّ مضجع مدخول الطبقة العاملة، وعرّض العمّال للمنافسة العالمية والتكنولوجية التي لا ترحم وقلّل، مرة أخرى مختلف أشكال الحماية الوظيفية والمزايا الاجتماعية المتبقية من الصفقة الجديدة. (بلدان مثل ألمانيا وهولندا التي تفعل المزيد من أجل حماية العاملين فيها لم تشهد زيادات مماثلة في عدم المساواة). ولا ينبغي أن يثير الدهشة أن المعركة الكبرى والأكثر عاطفية هذا العام هي التي تحصل داخل الحزب الجمهوري، حيث باتت قاعدته المؤلفة من الطبقة العاملة تعرب عن تفضيلها الواضح للسياسات الاقتصادية القومية.

أما الديموقراطيون فيعتبرون أنفسهم المدافعين التقليديين عن المواطن العادي ولا يزالون يعتمدون على قاعدة متقلصة من أعضاء نقابات العمال للمساعدة في الحصول على الأصوات الإنتخابية. لكنهم أيضاً فشلوا في تعاملهم مع هذه الفئة. فمنذ صعود نظرية «الطريق الثالث» في عهد بيل كلينتون، التي

وفّقت بين الرؤية اليمينية واليسارية للمنطلق الاقتصادي، تبنت النخب في الحزب الديمقراطي، في الفترة التي تلت عهد ريغان، توافق الآراء الذي حصل بشأن فوائد التجارة الحرة والهجرة، وتواطؤوا على تفكيك التنظيم المصرفي في التسعينيات، وحاولوا شراء رضى، بدلاً من دعم، الحركة العمالية في اعتراضها على اتفاقات التجارة التي كانت موضع نقاش.

ولكن المشكلة الأكبر للديمقراطيين تكمن في أن الحزب قد تبنى سياسة الهوية كقيمة أساسية خاصة به. لقد فاز الحزب في الانتخابات الأخيرة بحشد ائتلافات لقطاعات السكان المختلفة: المرأة، الأميركيين من أصل أفريقي، الشباب المتحضرين، والمثليين، ودعاة حماية البيئة. بينما كان هناك مجموعة واحدة أهملها الحزب وهي نفس الطبقة العاملة البيضاء التي كانت حجر الأساس لتحالف «الصفقة الجديدة» لفرانكلين روزفلت. بدأت الطبقة العاملة البيضاء بالتصويت على المذهب الجمهوري في الثمانينيات جراء اتفاقهم مع الجمهوريين على المسائل الثقافية مثل الوطنية وحقوق حمل السلاح، والإجهاض، والدين. وقد استعاد كلينتون العديد من أصواتهم في التسعينيات ما يكفي ليؤمن انتخابه مرتين (مع التعدديات في كل مرة)، ولكن منذ ذلك الحين باتت الطبقة العاملة البيضاء جمهوراً متقرباً أكثر من الحزب الجمهوري، على الرغم من حقيقة أن السياسات الاقتصادية الجمهورية النخبوية تتعارض مع مصالحهم الاقتصادية. ولهذا السبب، حسب مسح أجرته جامعة كوينيبياك صدر في نيسان/أبريل، قال ٨٠ في المئة من أنصار ترامب الذين شملهم الاستطلاع أنهم رأوا أن الحكومة قد ذهبت بعيداً جداً في مساعدتها لجماعات الأقليات، واتفق ٨٥ في المئة على أن أميركا فقدت هويتها.

عقدة الديموقراطيين مع مبدأ الهوية تفسر واحداً من الأسرار الكبيرة في السياسة الأميركية المعاصرة، وهو لماذا الطبقة العاملة البيضاء الريفية، وبخاصة في الولايات الجنوبية ذات الخدمات الاجتماعية المحدودة، على جبهة الجمهوريين مع أنها كانت من بين أكبر المستفيدين من البرامج التي عارضها الجمهوريون، مثل قانون باراك أوباما للرعاية الصحية ذات الأسعار المقبولة. وأحد أسباب معارضتهم لهذا القانون هو تصورهم أن خطة الرعاية الصحية لأوباما صُممت ليستفيد منها أشخاص ليسوا هم، وكان جزء من هذا بسبب فقدان القدرة عند الديمقراطيين للتحدث إلى الناخبين من هذه الفئة (على عكس أعوام الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما كان البيض الجنوبيون الريفيون هم الأنصار الرئيسيين لمبادرات الحزب الديمقراطي في مجال الرفاهية مثل مشروع «سلطة وادي تينيسي»).

نهاية حقبة؟

أما تصريحات ترامب السياسية فهي مشوشة ومتناقضة تخرج من فم مناور إعلامي نرجسي فاقد لأيديولوجية واضحة. ولكن السمة المشتركة التي جعلت لديه جاذبية بالنسبة للعديد من الناخبين الجمهوريين في الانتخابات الأولوية هي سمة يتشاركها إلى حد ما مع ساندرز، وهي خطة قومية

اقتصادية ترمي إلى حماية واستعادة وظائف العمال الأميركيين. وهذا ما يفسر معارضته للهجرة، وليس الهجرة فقط بل العمال المهرين القادمين بتأشيرات "H1B"، وإدانته للشركات الأميركية التي تنقل مصانعها الى الخارج لتخفيف تكاليف اليد العاملة. و لم ينتقد الصين فقط لتلاعبها بالعملة بل انتقد أيضاً بلداناً صديقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية لتقويض القاعدة الصناعية للولايات المتحدة. وطبعاً هو مستميت ضد المزيد من سياسات التحرر التجاري، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ مع آسيا والتجارة عبر الأطلسي والشراكة الاستثمارية مع أوروبا.

كل هذا يشبه هرطقات إجمالية لأي شخص درس خلال مساره العلمي في الكلية المستوى الأساسي من نظريات التجارة، حيث نماذج من النظرية الريكاردية للميزة النسبية إلى نظرية هكشر– أوهلين لمدى وفرة العوامل، وكلها تقول إن التجارة الحرة تشكل فوزاً لجميع الشركاء التجاريين، فتزيد المدخول الكلي لجميع البلدان. والواقع هو أن الناتج العالمي قد انفجر على مر الجيلين الماضيين، بعدما تم تحرير التجارة العالمية والاستثمار ضمن الإطار الواسع للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى زيادة في الناتج القومي وصل إلى أربعة أضعاف ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٨. والعولمة مسؤولة عن انتشال مئات الملايين من البشر من براثن الفقر في بلدان مثل الصين والهند وقد أنتجت ثروات هائلة في الولايات المتحدة.

لكن هذا التوافق في الآراء حول فوائد التحرير الاقتصادي، التي تتقاسمها النخب في كلا الحزبين السياسيين، ليست محصنة من الانتقاد. ففي صلب جميع النماذج التجارية القائمة يُستنتج أن تحرير التجارة، مع تعزيز الإيرادات الإجمالية، ستكون له عواقب توزيعية سلبية محتملة، وبعبارة أخرى سيخلق رابحين وخاسرين. وقدّرت إحدى الدراسات الأخيرة أن المنافسة الناشئة جراء الواردات الآتية من الصين مسؤولة عن خسارة ما بين ٢ مليون و ٢,٤ مليون من الوظائف في الولايات المتحدة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠١١.

إن الاستجابة المتعارفة للاقتصاديين التجاريين هي القول بأن المكاسب من التجارة تكفي لتعويض الخاسرين، الذين سيستفيدون، من الناحية المثالية، من تدريب سيزوّدهم بمهارات جديدة أكثر من كافية. وهكذا فإن كل قطعة رئيسية من التشريعات التجارية تقترن بمجموعة من تدابير إعادة تدريب العمال، فضلاً عن التطبيق التدريجي لقواعد جديدة تعطي العمال الوقت للتأقلم.

لكن من الناحية العملية، هذا التعديل قليلاً ما تحقق، فحكومة الولايات المتحدة قد شغلت ٤٧ برنامجاً اتحادياً غير منسّق لإعادة التدريب على الوظائف (تم تقليصها إلى حوالي اثني عشر)، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من التدريبات على مستوى الدولة. وكل هذه البرامج فشلت في نقل أعداد كبيرة من العمال إلى مناصب تتطلب مهارة أعلى. ويمكن اعتبار هذا فشلاً جزئيا في التنفيذ، لكنه أيضاً فشل في المفهوم، فمن غير الواضح أي نوع من التدريب يمكنه أن يحوّل أحد عمال خط تجميع في أحد المصانع

عمره ٥٥ سنة إلى مبرمج كمبيوتر أو مصمّم صفحات إنترنت. كما أن النظرية التجارة الأساسية لا تأخذ في عين الاعتبار الاقتصاد السياسي للاستثمار. فرأس المال لديه دائماً مزايا أكثر من العمل، لأنه أكثر تركيزاً وأسهل للتنسيق. وكانت هذه واحدة من الحجج المبكرة لصالح الشروع بالعمل النقابي، الذي تآكل بشدة في الولايات المتحدة منذ الثمانينيات. وتأتي زيادة مزايا رأس المال جراء الدرجة العالية من حركية رأس المال التي نشأت في عالم اليوم المعولم. وأصبحت العمالة أكثر قدرة على الحركة أيضاً لكنها مقيدة أكثر ومزايا المساومة للنقابات تتقوض بسرعة عندما يكون باستطاعة أرباب العمل التهديد بنقل الموظف ليس فقط إلى ولاية أخرى يستطيع العامل تحقيق مبتغاه فيها ولكن إلى بلد مختلف تماماً.

إن فروق تكلفة العمالة بين الولايات المتحدة والعديد من البلدان النامية كبيرة بشكل يخلق صعوبة في تصور أي نوع من السياسات يمكنها، في نهاية المطاف، حماية كتلة الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية. حتى ترامب لا يعتقد ربما أنه لا يزال ينبغي تصنيع الأحذية والقمصان في أميركا. وكل الدول الصناعية في العالم، بما في ذلك تلك التي هي أكثر التزاما بحماية قواعدها التصنيعية، مثل ألمانيا واليابان،التي شهدت انخفاضاً في الحصة النسبية للتصنيع خلال العقود القليلة الماضية. وحتى الصين نفسها بدأت تفقد وظائف أمام التشغيل الآلي والمنتجين الأقل تكلفة في أماكن مثل بنغلاديش وفيتنام.

وتشير تجربة بلد كألمانيا إلى أن المسار الذي أخذته الولايات المتحدة ليس حتمياً. لم تسع النخب التجارية الألمانية أبدأ لتقويض سلطة نقاباتهما؛ وحتى يومنا هذا يتم تحديد الأجور عبر الاقتصاد الألماني من خلال المفاوضات التي ترعاها الحكومة بين أرباب العمل والنقابات. ونتيجة لذلك كانت تكاليف العمل الألمانية أعلى بحوالي ٢٥ في المئة مما هي عند الأميركيين. ومع ذلك، تظل ألمانيا ثالث أكبر مصدّر في العالم، ونسبة العمالة الصناعية في ألمانيا، على الرغم من انخفاضها، ظلت دائماً أعلى من مثيلتها في الولايات المتحدة. وخلافاً للفرنسيين والإيطاليين لم يسع الألمان إلى حماية الوظائف القائمة من خلال مجموعات كبيرة من قوانين العمل؛ ففي إطار إصلاحات المستشار غيرهارد شرودر عام ٢٠١٠ أصبح من الأسهل الاستغناء عن العمال الزائدين عن الحاجة. لكن البلاد استثمرت بشكل كبير في تحسين مهارات الطبقة العاملة من خلال برامجها للتلمذة الصناعية، والتدخلات الأخرى النشطة في سوق العمل. وسعى الألمان أيضاً إلى حماية سلسلة التوريد في البلاد من الاستعانة بمصادر خارجية بشكل غير متناهٍ واصلين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بكبار أرباب العمل.

أما في الولايات المتحدة فقد صوّر الاقتصاديون والمثقفون عامة التحول من اقتصاد الصناعات التحويلية إلى آخر على أساس خدماتي ما بعد صناعي كحتمية، بل شيء يجب الترحيب والإسراع به أيضاً. مثل صناع سوط العربات التي كانت تجرها الدواب قديماً يفترض بعمال الصناعة التحويلية أن يجهزوا أنفسهم لما سيأتي، ليصبحوا عمالاً ذوي معرفة في اقتصاد جديد غير متفرغ، يستعين بمصادر خارجية، وتكسبهم مهاراتهم الجديدة أجوراً أعلى. وعلى الرغم من الإيماءات العرضية لم يبادر أي من

الحزبين السياسيين بجدية إلى اعتماد مبدأ إعادة التجهيز كمحور لعملية التكييف اللازمة، و لم يستثمروا في برامج اجتماعية تهدف إلى التخفيف عن الطبقة العاملة وهي تحاول التكيف. إذاً العمال البيض، كالأميركيين من أصل أفريقي في العقود السابقة، كانوا بمفردهم.

كان بإمكان العقد الأول من هذا القرن أن يمر بطريقة مختلفة جداً. لا يتلاعب الصينيون اليوم بعملتهم لتعزيز الصادرات؛ بل كانت الصين تحاول مؤخراً دعم قيمة «اليوان» للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال. ولكنهم تلاعبوا بالتأكيد بعملتهم في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧–٩٨ وأزمة الـ«دوت كوم» فترة ٢٠٠٠–٢٠٠١. كان بإمكان واشنطن التهديد، أو فرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية في المقابل. وكان من شأن ذلك أن ينطوي على مخاطر، كارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية، وكانت نسب الفائدة سترتفع ان ردّت الصين بعدم شراء ديون الولايات المتحدة. لكن لم يؤخذ هذا الاحتمال على محمل الجد من قبل النخب الأميركية، خوفاً من الانزلاق إلى أسفل منحدر السياسات الحمائية، فنتيجة لذلك فقدت وظائف أكثر من مليوني مواطن في العقد القادم.

طريق المستقبل؟

قد يكون ترامب متصلاً بشيء حقيقي في المجتمع الأميركي، ولكنه أداة غير مناسبة للاستفادة من لحظة الإصلاح التي تمثلها هذه الاضطرابات الانتخابية. لا يمكنك إرخاء ٥٠ عاماً من تحرير التجارة بفرض التعريفات الانفرادية أو تقديم لوائح اتهام جنائية ضد الشركات المتعددة الجنسية الأميركية التي تستعين بمصادر خارجية للعمالة. ذلك أن اقتصاد الولايات المتحدة مترابط بشكل كبير الآن مع بقية العالم لدرجة أن مخاطر تراجع عالمي إلى الحمائية باتت حقيقية جداً. ومقترحات ترامب بإلغاء قانون باراك أوباما للرعاية الصحية يرمي الملايين من الأميركيين من الطبقة العاملة خارج غطاء التأمين الصحي، والتخفيضات الضريبية المقترحة تضيف أكثر من ١٠ تريليون دولار إلى العجز على مدى العقد القادم بينما يستفيد منها الأغنياء فقط. إن البلاد ليست بحاجة إلى قيادي قوي بل إلى مصلح مؤسسي يمكن أن يجعل الحكومة فعالة حقاً وليس دهمائياً ذا شخصية مفرطة مستعد للاستخفاف بالقواعد المعمول بها.

على الرغم من ذلك، إذا عبّرت النخب بصدق عن قلقها إزاء عدم المساواة وتردي أوضاع الطبقة العاملة، عليها إعادة النظر في بعض مواقفها إزاء الهجرة، والتجارة، والاستثمار. يكمن التحدي الفكري في معرفة ما إذا كان من الممكن التراجع عن العولمة دون أذية الاقتصاد الوطني والعالمي بهدف التجارة بالقليل من الدخل القومي الإجمالي مقابل مساواة أكبر في الدخل المحلي.

ومن الواضح أن بعض التغييرات عملية أكثر من غيرها بوجود الهجرة في الجزء العلوي من قائمة النظريات القابلة للتنفيذ. منذ أكثر من عقد من الزمان يتم العمل على إصلاح قانون الهجرة الشامل الذي فشل لسببين. الأول أن المعارضين يعارضون «العفو»، أي إعطاء المهاجرين الذين لا يحملون

وثائق مساراً نحو المواطنة. والسبب الثاني له علاقة بالتنفيذ، إذ يشير النقاد إلى أنه لا يتم فرض القوانين القائمة إن كانت الوعود السابقة لإنفاذها لم تنفذ.

إن الفكرة القائلة بأن الحكومة يمكن أن ترحل ١١ مليون شخص من البلد، وكثير منهم مع الأطفال الذين هم من مواطني الولايات المتحدة، تبدو غير قابلة للتصديق. لذا يظهر شكل من أشكال العفو كأمر لا مفر منه. ونقاد الهجرة على حق في قولهم أن الولايات المتحدة كانت متراخية جداً في إنفاذ القوانين. والقيام بذلك بشكل صحيح لن يتطلب جداراً لكن شيئاً من قبيل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، واستثمارات ضخمة في المحاكم والشرطة، وقبل كل شيء الإرادة السياسية لمعاقبة أرباب العمل الذين ينتهكون القوانين. والانتقال إلى نهج أكثر تقييداً على الهجرة القانونية لن يكون كارثياً على الاقتصاد، إذا تم استبدالها بشكل من أشكال العفو عن المهاجرين الموجودين وبذل جهود حقيقية لفرض قواعد جديدة وأكثر صرامة. عندما فعلت البلاد هذا من قبل، عام ١٩٢٤، تم تمهيد الطريق، في بعض النواحي، للعصر الذهبي للمساواة في الولايات المتحدة في الأربعينيات والخمسينيات.

من الصعب أن نرى سبيلاً للمضي قدماً في التجارة والاستثمار عدا عدم التصديق على الصفقات القائمة مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ والذي لن تكون مخاطره كبيرة. إن العالم يزداد سكناً من القوميين الاقتصاديين، وعكس مسار واشنطن، التي بنت واستدامت النظام الدولي الحالي الليبرالي، يمكن أن يؤدي إلى موجة مد من الأعمال الانتقامية. ربما، كان المكان الصالح للبدء هو إيجاد طريقة لإقناع الشركات المتعددة الجنسية، التي تجلس حالياً على أكثر من ٢ تريليون دولار نقداً خارج الولايات المتحدة، بجلب أموالهم واستثمارها محلياً. إن معدلات الضريبة على الشركات الأميركية من بين أعلى المعدلات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وهي سياسة يمكن أن تجد الدعم من كلا الطرفين عبر الحد منها والقضاء على الإعانات على عدد لا يحصى من الضرائب والإعفاءات التي قد تفاوضت عليها الشركات لنفسها.

وثمة مبادرة أخرى تتمثّل بحملة واسعة لإعادة بناء البنية التحتية الأميركية. وتقدّر «الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين» أنه يجب تخصيص مبلغ ٣,٦ تريليون دولار لرفع مستوى البنية التحتية في البلاد على نحو كاف بحلول عام ٢٠٢٠. بإمكان الولايات المتحدة أن تقترض مبلغ ١ تريليون دولار بينما أسعار الفائدة منخفضة، واستخدامها لتمويل حملة تحسين البنية التحتية الضخمة وخلق أعداد ضخمة من الوظائف مع رفع مستوى الإنتاجية الأميركية على المدى الطويل. وقد اقترحت هيلاري كلينتون إنفاق مبلغ ٢٧٥ مليار دولار، لكن هذا رقم متواضع للغاية.

غير أن المحاولات الرامية إلى تحقيق أي من الهدفين سوف تصطدم بالخلل الأكثر روتينية للنظام السياسي الأميركي، حيث تمنع الفيتوكراطية الاستثمار الضريبي أو إصلاح البنية التحتية. والنظام الأمريكي يجعل من السهل جداً لجماعات المصالح المنظمة تنظيماً جيداً عرقلة التشريعات والتقاط

مبادرات جديدة لتحقيق أغراضها الخاصة. حتى إصلاح النظام عبر تقليل نقاط حق النقض، وترشيد عملية صنع القرار، سيكون جزءاً من خطة الإصلاح نفسها. وينبغي أن تشمل التغييرات إلغاء سيطرة مجلس الشيوخ والاستخدام الروتيني للتعطيل، وتفويض الميزانية وصياغة التشريعات المعقدة، وبإمكان مجموعات أصغر حجماً وأكثر خبرة أن تقدم حزماً متماسكة إلى الكونغرس للتصويت عليها.

لهذا السبب يشكل الظهور غير المتوقع لترامب وساندرز إشارة لفرصة كبيرة. وعلى الرغم من مساوىء ترامب فقد قطع ترامب مع العقيدة الجمهورية التي كانت سائدة منذ رونالد ريغان، وهي عقيدة قائمة على الضرائب المنخفضة التي تستفيد منها الشركات أكثر بكثير من العاملين فيها. وحشد ساندرز لرد فعل عنيف من اليسار مفقود منذ ٢٠٠٨.

إن «الشعبوية» هي التسمية التي توليها النخب السياسية للسياسات المدعومة من المواطنين العاديين الذين لا يحبونها. وبطبيعة الحال ليس هناك سبب لعدم اختيار الناخبين الديمقراطيين بحكمة، لا سيما في عصر تجعل فيه العولمة اختيارات السياسة معقدة جداً. ولكن النخب لا تختار دائماً بشكل صحيح، وتجاهلهم للخيار الشعبي غالباً ما يخفي عري مواقفهم الخاصة. والتعبئة الشعبية ليست سيئة أصلاً وليست جيدة أصلاً؛ يمكنهم القيام بأشياء عظيمة، كما فعلوا خلال الحقبة التقدمية و«الصفقة الجديدة»، ولكن يمكنهم أيضاً القيام بأشياء رهيبة، كما كان الحال في أوروبا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. في الواقع إن النظام السياسي الأميركي يعاني من تسوّس كبير، ولن يشفى ما لم يرتبط الغضب الشعبي بالقيادة الحكيمة والسياسات الجيدة، وما زال هناك متسع من الوقت لحصول هذا الأمر.

هزيمة الدولة الإسلامية: مقاربة عملية*

الطريقة السائدة وحدودها:

اتخذ تنظيم داعش من سياسة الاستيلاء على الأراضي وجعلها ملاجئ آمنة له ركيزة أساسية لمشروع التنظيم بترسيخ الخلافة الإسلامية المنشودة. انطلاقا من هذا المبدأ، وفي أيلول من العام ٢٠١٤ أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن خطة لتدمير تنظيم داعش، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في هذه الخطة على طريقة تقوم على تسليح للقوى المحلية السورية وتقديم المشورة لها ودعمها جوياً لاستعادة الأراضي من التنظيم واستهداف قادته بضربات محدودة.

ارتكزت هذه الطريقة على عدّة توصيات سياسية كان على الولايات المتحدة الأميركية مراعاتها في قتالها لنظام الأسد وداعش :

*** بناء مجموعات معارضة عملية أساسية في المنطقة يمكنها السيطرة على الأرض وتحقيق الأمن وحمايتها من المتطرفين ولتحقيق هذا الأمر ينبغي على الولايات المتحدة ما يلي:**

زيادة دعمها للجبهة الجنوبية جنوب شرق سوريا.

تركيز دعمها لجيش النصر وتحالف الفرقة الشمالية في شمال غرب سوريا، لمواصلة الطريقة الطويلة الأمد من اجل إبعاد تنظيمات كجبهة النصرة وحلفائها في المعارضة.

إستعمال شمال شرق سوريا كجسر تستطيع الولايات المتحدة من خلاله تدريب العرب السنة المطرودين من أراضيهم من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم شرقي سوريا والوصول إلى العشائر المحلية، في الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة بدعم جيش سوريا الجديد في جنوب شرق سوريا.

إعطاء الأولوية لتدريب القوى السنية في العراق بطريقة مثالية بواسطة الحكومة المركزية العراقية، وإذا فشلت في ذلك فعليها القيام به بنفسها.

---

* Ilan Golgenberg, Nicholas A, Heras, and Paul Scharre, DEFEATING THE ISLAMIC STATE: A Bottom – Up Approach, A Report of the CNAS ISIS Study Group.

*** زيادة الدعم العسكري الأميركي المباشر لمجموعات المعارضة ضد داعش، ومن اجل ذلك ينبغي على الولايات المتحدة :**

١– ترسيخ المستشارين العسكريين على مستوى الكتائب في العراق، وفي نفس الوقت شرقي سوريا لجعل هذه القوى أكثر فاعلية في قتالها تنظيم داعش.

٢– توسيع شبكة العمليات العسكرية المباشرة لإضعاف قدرة داعش على تنفيذ هجماتهم في الخارج.

٣– إلغاء القيود المصطنعة على القوات المسلحة لتوفير الموارد المالية للبعثات العسكرية بشكل صحيح .

٤– إستعمال القوة العسكرية لردع أي ضربات جوية في جنوب غرب وشمال سوريا للسماح لقوى المعارضة المحلية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية أن تحكم وتحقق الأمن، ويتضمن ذلك استعمال الردع والعقاب لتشكيل منطقة «آمنة من القصف» في بعض الأراضي المسيطر عليها من قبل المعارضة (حلب – إدلب).

*** زيادة نفوذ الاستثمار الأميركي على الأرض وانتقاله إلى النفوذ الدبلوماسي مع وجود ممثلين خارجيين لتحقيق هذا الأمر ومن أجل ذلك ينبغي على الولايات المتحدة :**

١– ربط النشاط العسكري الأميركي بإستراتيجية رسائل تجمع ما بين التدخل الحاسم ضد داعش وبين مقاربة أكثر قوة ضد نظام الأسد من اجل زيادة التأثير الدبلوماسي الأميركي.

٢– توجيه الصراع للاستعداد بشكل أكبر بغية الحد من نشاطات إيران لجعل شركاء الولايات المتحدة في مجلس التعاون الخليجي ينسقون فيما بينهم لدعم مجموعات المعارضة المسلحة.

٣– بذل المزيد من الجهود الأميركية لإقناع تركيا على التعاون في تسليح مجموعات المعارضة غير المتطرفة والسيطرة على الحدود، في مقابل دور أميركي اكبر في غرب سوريا ووضع حدود لتوسع الميليشيات العسكرية الكردية وأيضا لردع استخدام الضربات الجوية (الروسية – السورية) بالقرب من الحدود التركية والمحاولة المستمرة لدفع تركيا للقبول بالهجوم العسكري الكردي – العربي للسيطرة على منطقة جيب منبج.

٤– إنجاز إتفاق طويل الامد مع روسيا حول تقاسم السلطة في سوريا يضمن وجود موال محوري قوي مع وجود قوات أكثر اعتدالا تتولى السلطة في مناطق غير معارضة للحكم.

٥–إقناع إيران على المدى البعيد بقبول اتفاق تقاسم السلطة في سوريا،على أن تبقى إدارة الحكومة العراقية بيد الشيعة مع الأخذ بعين الاعتبار الشكاوي السنية في هذا المجال.

٦– الاستفادة بشكل أكبر من الالتزام الأميركي بمعالجة الصراع إضافة إلى الرغبة الأميركية في صد أنشطة إيران التي تزعزع الاستقرار.

* وفي سبيل إعادة تأسيس حكومة شرعية ومقبولة من جميع الأطراف، والتفاوض على الوضع النهائي والسياسي للنزاعات في العراق وسوريا، ينبغي على الولايات المتحدة ما يلي:

١– التشديد على أهمية الحكم الشامل والمسؤول وتحفيز المجموعات المدعومة أميركياً على الالتزام بالأطر السياسية التي تتلاءم مع هذه القيم، مع استخدام إعلان الرياض ٢٠١٥ كأساس مفتاحي لبناء تكتل موحد.

٢– دعم وتمويل المجالس البلدية المحلية باعتبارها تكتلا حكوميا أساسيا يكمل الإستراتيجية الأميركية في تسليح اللاعبين المحليين، ومع مرور الزمن يزداد نفوذ هذه المجالس بحيث يمكنها إقامة حكم إقليمي. ويجب التأكيد هنا على أن تكون هذه المساعدة منسقة مع المساعدات العسكرية بشكل يمكن هذه المجالس من الحكم بفاعلية أكبر من المجموعات المتطرفة.

٣– الحفاظ على التزام متوازن في السياسة العراقية والاستمرار في محاولة جمع الاحزاب الطائفية المختلفة معا. تعزيز القوى العسكرية السنية على المدى البعيد لزيادة فرص الشراكة السياسية بين بغداد والأقلية السنية.

بعد تغيير الوضع على الأرض وعلى المدى البعيد، يتم تسهيل الوصول إلى حل تفاوضي لإنهاء الحرب السورية يحترم وحدة سوريا كدولة شديدة اللامركزية.

ومن التوصيات أيضا تنفيذ خطة لدعم الفاعلين المحليين وزيادة العمليات ضد داعش، إضافة إلى زيادة الوحدات القتالية التي يمكن أن تحتاج إليها في العراق وسوريا، حيث تتطلب هذه العمليات المزيد من الدعم المباشر وتشكيل قوى للرد السريع.

الحصول على شركاء فاعلين ومؤثرين من أجل تحقيق المصالح الأميركية، ولا بد لأي إستراتيجية أميركية أن تأخذ بعين الاعتبار المخاوف التي يعيشها كل الأطراف. الخطوة الأولى ؛ تقضي بتعاون المملكة السعودية وتركيا وقطر لتنفيذ الإستراتيجية المشتركة للعمل معاً لقتال داعش. أما الخطوة الثانية ؛ فهي الذهاب بعيدا عن خط التأثير الروسي والحسابات الإيرانية وخلق بيئة بنّاءة أكثر لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وهذا يتطلب دفع الروس والإيرانيين للتفاوض حول نقاط الاختلاف، وأيضا لدفعهم إلى الوراء بقوة أكثر.

– دفع روسيا لجعل إيران تذعن لاتفاق القوى المشاركة والوصول معها إلى تسوية خصوصا مع وجود تداخل في المصالح الإيرانية –الأميركية في سوريا والعراق ومع زيادة التدخل الأميركي في سوريا.

– تنفيذ إستراتيجية عسكرية وأمنية لمواجهة تحدي إعادة تأسيس حكومة فعّالة في العراق وسوريا على المدى القريب، وذلك من خلال بناء تشكيلات حكومية على المستوى المحلي تعزز المصالحة وتضمن سلامة الأراضي في العراق وسوريا بواسطة حكومة لا مركزية قادرة على التعاون الفعّال مع المجالس المحلية والعشائر لتهميش المتطرفين.

المخاطر:

تؤدي زيادة التدخلات العسكرية الأميركية إلى مزيد من الضرر بين صفوف الجنود الأميركيين، إضافة إلى أنها تهدد المواطنين الأميركيين والمصالح الأميركية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وهناك خشية أميركية من سقوط الأسلحة في الأيدي الخطأ في سوريا نتيجة الدعم المستمر لمجموعات المعارضة السورية، ولتفادي ذلك على الولايات المتحدة ممارسة المزيد من الضغوط العسكرية لتغيير الحسابات الروسية والإقليمية وإعطاء المزيد من الصلاحيات للفاعليين على الأرض ومنحهم الملاجئ الآمنة.

كما يتطلب من الولايات المتحدة البقاء حذرة في خطواتها للحؤول دون تشكيل داعش لولايات أخرى في العالم مثل ليبيا وسيناء وأفغانستان، لذا عليها العمل مع شركائها لمكافحة تطرف تنظيم داعش العالمي ومنعه من تجنيد عناصر متطرفة.

أخيراً، مع عدم إمكانية الحصول على موافقة كل الفصائل السورية بالحل السياسي وتفضيل البعض لتقسيم البلاد، خاصة مع إعلان الحكم الذاتي الكردي القريب، سوف يكون من المستحيل الحفاظ على العراق وسوريا معا. ولكن ينبغي على الولايات المتحدة المثابرة للوصول إلى النتيجة التي تحافظ فيها على الوحدة في العراق وسوريا، حتى ولو بواسطة نظام حكم لامركزي.

نهاية «إسرائيل» القديمة كيف حوّل نتنياهو الأمة[2]

«إسرائيل»، أو على الأقل النسخة العلمانية والتقدمية إلى حد كبير منها التي قبضت في الماضي على مخيلة العالم، قد انتهت. وعلى الرغم من أن «إسرائيل» كانت دائماً في بعض الأحوال مجرد خيال فإن الأسطورة كانت تستند الى واقع على الأقل. أما اليوم فقد تغير هذا الواقع، والبلد الذي حل محله يختلف بشكل عميق عما كان يتصوره مؤسسوه قبل ٧٠ عاماً تقريباً. منذ الانتخابات الأخيرة، في آذار/مارس عام ٢٠١٥، أخذ عدد من التوجهات التي كانت تتحرك ببطء يتسارع على نحو متزايد واذا استمرت على هذا المنوال، فقد جعل البلد قريباً مكاناً جديداً بشكل كامل.

وبالفعل، كان التحول مثيراً. لقد بات قادة «إسرائيل» الحاليون، يتزعمهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي تحول بعد الانتخابات من محافظ غير مجازف الى يميني متطرف، ينظرون الى الديمقراطية كمرادف لحكم الأغلبية دون رادع، ولا صبر لهم على قيود مثل المراجعة القضائية أو حماية الأقليات. وفي رأيهم أن «إسرائيل» دولة يهودية ودولة ديمقراطية، بهذا الترتيب، فينبغي أن يتمتع اليهود فقط بالحقوق الكاملة، بينما على غير اليهودي أن يُعامل كمشتبه. ومع أن هذا الكلام يبدو متطرفاً، إلا أنه هو المعتقد السائد الآن على نطاق واسع: أفاد استطلاع للرأي العام نشرته مؤسسى «بيو» في آذار/مارس أن ٧٩ في المئة من الإسرائيليين اليهود يؤيدون «معاملة تفضيلية» لليهود، وهذا كناية غير مخفية للتمييز ضد غير اليهود.

وأصبح حل الصراع مع الفلسطينيين على أساس الدولتين خارج التداول، وبدأت «إسرائيل» بشكل مطّرد تحويل احتلالها للقدس الشرقية والضفة الغربية أمراً دائماً. أما جماعات حقوق الإنسان والمنشقون عن الخط، الذين تجرؤوا على انتقاد الاحتلال وفضح انتهاكاته، فيتم التنديد بهم من جانب المسؤولين، وقد سعت الحكومة لإصدار قوانين جديدة تقيد أنشطة هذه الجماعات. وأصبحت العلاقات العربية–اليهودية داخل البلاد في الحضيض، وبدأ المجتمع الإسرائيلي يتفكك إلى القبائل المكونة له.

ينتشي نتنياهو بهذه النزعات القبلية، التي تخدم هدفه الأزلي باستبدال النخبة التقليدية الإسرائيلية بأخرى أكثر انسجاماً مع فلسفته. إن جذور كل هذه التغيّرات تسبق رئيس الوزراء الحالي، ومع ذلك، لا بد للمرء كي يفهمها بشكل كامل أن ينظر أبعد في ماضي «إسرائيل»، الى تاريخ تأسيسها عام ١٩٤٨.

2- Benn-Aluf-The end of the old Israel – foreign affairs - vol, 95 July-August 2016- pp. 16-27.

الرجل العجوز واليهودي جديد

أنشئت «إسرائيل» الحديثة على يد مجموعة من الاشتراكيين العلمانيين بقيادة ديفيد بن غوريون، الذي أصبح لاحقاً أول رئيس وزراء للدولة. سعى صاحب لقب «الرجل العجوز» إلى إنشاء وطن قومي لنوع جديد من اليهود: المحارب الروّاد الذي يحرث الأرض والسلاح على ظهره، ثم يقرأ الشعر حول النار عند الفوز في المعركة. (هذا الـ«يهودي الجديد» تحول الى أسطورة لا تُنسى عبر دور بول نيومان في فيلم «الهجرة».) وعلى الرغم من كونه مدنياً، كان بن غوريون قائداً نموذجياً، أشرف على انتصار الدولة الوليدة في حرب استقلالها ضد جيرانها العرب والفلسطينيين، ثم إرسال معظمهم الى المنفى. وعندما انتهت الحرب أشرف «الرجل العجوز» على إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي، لأهداف عديدة، من ضمنها أن يصبح أداة لتحويل المهاجرين اليهود المتعدّدي اللّغات إلى مواطنين ناطقين باللغة العبرية.

كان بن غوريون يسارياً لكنه لم يكن ليبرالياً. وضع السكان العرب المتبقّين في «إسرائيل» بعد الاستقلال تحت قانون الأحكام العرفية (حالة استمرت حتى عام ١٩٦٦) وصادر الكثير من أراضيهم ثم أعطاها لجماعات يهودية. وقد سيطر حزبه، ماباي (سلف حزب العمل) على الاقتصاد وعلى مهمة توزيع الوظائف. وكان بن غوريون وجماعته جميعهم تقريباً اشكنازيين (من أصل أوروبي شرقي)، وتميزوا عن اليهود السفارديون (المعروفين في «إسرائيل» بمزراحيم)، الذين جاءوا من الدول العربية مثل العراق، والمغرب، وتونس، واليمن. وأخفق بن غوريون أيضاً في تقدير مدى قوة الدين، الذي اعتقد أنه سيتلاشى أمام الحداثة العلمانية. فأبقى على حق الاستقلال التعليمي للأرثوذكس ضمن الدولة الجديدة، وبالتالي ضمن خلق أجيال من الناخبين المتدينين المستقبليين.

ومع كل عيوب بن غوريون إلا أن ما حققه من الإنجازات كان هائلاً وينبغي عدم الاستهانة به: فهو خلق واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم إلى «ما بعد الاستعماري»، لديها جيش ذو مستوى عالمي، وردع نووي، ومؤسسات علمية وتكنولوجية. وكان اعتماده على جيش الدفاع الإسرائيلي كبوتقة انصهار عملت بشكل جيد، مما أدّى إلى استيعاب أعدادٍ كبيرةٍ من الإسرائيليين الجدد بفاعلية. هذا الاعتماد على القوات العسكرية، جنبا إلى جنب مع الانتصارات في ساحة المعركة أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧، ساعد على تثبيت مكانة جيش الدفاع الإسرائيلي المركزية في المجتمع الإسرائيلي. والذين يعملون في الوحدات العسكرية المرموقة لهم أضمن طريق للمضي قدماً في هذا البلد حتى يومنا هذا. وافرز الجيش العديد من كبار قادة البلاد، من إسحاق رابين وعازر وايزمن إلى إيهود باراك وأرييل شارون، وبات كل رئيس للأركان أو رئيسٍ للمخابرات يتحول على الفور بعد تقاعده الى مرشح غير رسمي للمنصب الرفيع.

كان أول تحد رئيسي لرؤية بن غوريون عن «إسرائيل» في يوم الغفران عام ١٩٧٣، عندما شنّت سوريا ومصر هجوماً مفاجئاً تمكن من أخذ جيش الدفاع الإسرائيلي على حين غرة. وعلى الرغم من أن

«إسرائيل» انتصرت في الحرب في نهاية المطاف إلا أنها تكبّدت خسائر فادحة، وصدم فشل المخابرات الهائل نفسية الأمة. تماماً كالمملكة المتحدة ابّان الحرب العالمية الأولى، وظهرت «إسرائيل» منتصرة تقنياً لكنها محرومة من شعور الدولة التي لا تقهر.

قام مناحيم بيغن، مؤسس الجناح اليميني في «إسرائيل»، في وقت لاحق، بعد أقل من أربع سنوات على انتهاء الحرب، بالاستفادة من تعاسة ومظلمة اليهود السيفارديم كي يهزم حزب العمل لأول مرة في صناديق الاقتراع. فسيطر بيغن على السلطة على رأس ائتلاف جديد اسماه الليكود (الوحدة)، وعقد تحالفاً مع الأحزاب الدينية في «إسرائيل» الذين ارتؤوا أنهم افضل حالاً في صف محافظٍ مراقبٍ لعطلة السبت. ولتحلية الصفقة سارعت حكومته في الشروع ببناءِ مستوطناتٍ يهوديةٍ في الضفة الغربية (التي كانت مناسبة للصهيونية الدينية) وقدمت تنازلات عديدة للمتدينين، كالإعاناتٍ السخية للتعليم.

وكان بيغن محافظاً وقومياً، لكن العقود التي قضاها في المعارضة قد علمته احترام الاختلاف والنقاش. ولذلك كان كرئيسٍ للوزراء مدافعاً دائماً عن استقلال السلطة القضائية، وامتنع عن تطهير الموالين لحزب العمال من المناصب العليا في الخدمة المدنية وقوات الدفاع الإسرائيلية. نتيجة لذلك كانت ثورته جزئية وأن كانت هامة وفقدت نخبة «إسرائيل» اليسارية القديمة بقيادة بيغن في البدء مقاعدها في مجلس الوزراء، لكنها حافظت على قدرٍ كبيرٍ من نفوذها، وتمسكت بالمناصب العليا في مؤسسات قوية مثل وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية. ولا تزال المحكمة العليا مملوءة بقضاة، غير حزبيين رسمياً، ومع ذلك يملكون نظرة ليبرالية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

معمودية بيبي

على الرغم من أن حزب الليكود حكم «إسرائيل» لمعظم السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين، استمرت سيطرة اليسار على العديد من الأوجه الأخرى للحياة، وأدى ذلك إلى شعور عميق بالاستياء اتجاه اليمين. ولم يشعر أحد بهذا الاستياء بالقدر الذي شعره نتنياهو، الذي لطالما حلم بإكمال الثورة التي بدأها بيغن. لقد فاز «بيبي»، كما بات يعرف نتنياهو ولأول مرة برئاسة الوزراء عام ١٩٩٦، ولكن تحقيق أهدافه سوف يستغرق المزيد من العقود.

بعد الانتخاب الأول لنتنياهو الذي أتى بعد وقتٍ قصيرٍ من اغتيال رابين طغت عملية أوسلو للسلام بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية على السنوات التي سبقت هذا الحدث، وعملية السلام هذه ستطغى على فترة ولايته الأولى.

عارض نتنياهو أوسلو منذ البداية. فلطالما كانت رؤيته لإسرائيل تتمحور حول فكرة المجتمع اليهودي المحاصر من الأعداء العرب والمسلمين الذين يريدون تدميره. واعتبر الصراع العربي– الإسرائيلي حقيقة أبدية من حقائق الحياة التي يمكن إدارتها ولا يمكن حلها. وكان الغرب برأيه معادياً للسامية، أو على

الأقل غير مبالٍ، أو الاثنين على حد سواء ولا يمكن الاعتماد عليه للمساعدة. فأصبح قادة «إسرائيل» مؤتمنين على منع وقوع هولوكوست ثانٍ عبر مزيج من الدبلوماسية الذكية والبراعة العسكرية، ولم يكن بمقدورهم أن يقلقوا مما يظنه بقية العالم حيال أفعال «إسرائيل». في الواقع، إن واحدة من نقاط قوة نتنياهو الرئيسية أنه كان دائماً مستعداً للوقوف في وجه السلطات الخارجية، سواء كانت تتخذ شكل الرئيس الأميركي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة (حيث شغل نتنياهو منصب ممثل «إسرائيل» في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ وبات محط أنظار بلاده). يحب نتنياهو محاضرة غير اليهوديين بلغته الإنجليزية المتقنة، وجزء كبير من الرأي العام الإسرائيلي يحب هذه المسرحيات. وقد يسرف أحياناً عندما اقترح في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي مثلاً أن أدولف هتلر حصل على فكرة قتل اليهود في أوروبا من أمين الحسيني، مفتي القدس أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد سخر المؤرخون من جميع المشارب من هذه الادعاءات، بينما لم يبال الكثير من الإسرائيليين لعدم الدقة.

خلال ولايته الأولى طبق نتنياهو مبدأ إلقاء اللوم على يسارية النخبة الإسرائيلية القديمة لما قامت به من أخطاء عندما أدارت السياسة الخارجية للبلاد، من أجل تبرير سياساته الداخلية والخارجية. ولمنع المزيد من الأخطاء في المستقبل تبنّى مذهب المحافظين في الولايات المتحدة عبر محاربة طريقة التفكير الجماعي التي طغت في الجامعات في «إسرائيل» وفي مجالس تحريرها، وهي طريقة تفكير قادت البلاد نحو إبرام اتفاقية أوسلو. وفي مقابلة حصلت عام ١٩٩٦ مع الكاتب في صحيفة هآرتس أري شافيت، اشتكى نتنياهو من محاولات نخبة العهد القديم نزع الشرعية منه، مضيفاً أن المشكلة تكمن في البنية الفكرية غير المتوازنة للمجتمع الإسرائيلي، وتعهد بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر تحفظاً لإعادة كتابة سردية تاريخية للبلاد.

احتدم الجدل في ولاية نتنياهو، نظراً لخبرته السياسية الهشة، حول استفزازاته المتهورة للفلسطينيين والأردنيين الى فضيحة سوء معاملة زوجته لموظفي المنزل. وقد رممت نخب «إسرائيل» القديمة صفوفها، بدعم من إدارة كلينتون، وأجبرت نتنياهو على عقد اتفاق آخر عام ١٩٩٨ مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. عرف هذا الاتفاق ب»واي ريفر»، وبات آخر اتفاق رسمي يوقع بين «إسرائيل» والفلسطينيين حتى يومنا هذا. وأدى هذا الاتفاق الى انتخابات مبكرة في أيار/مايو ١٩٩٩. لكن بعد انفصال عدة أحزاب يمينية متطرفة من تكتل نتنياهو احتجاجاً على الاتفاق، انتصر كل من باراك وحزب العمل الذي ينتمي إليه في الانتخابات.

شكل كل من باراك، كرئيس منوّه سابق لجيش الدفاع الإسرائيلي، وشارون، الذي حل محل نتنياهو على رأس الليكود وأصبح هو أيضاً رئيس الوزراء عام ٢٠٠١، عودة إلى نموذج بن غوريون، كمزارع صار جندياً ثم رجل دولة. وأعاد صعودهما تشكيل النظام القديم، بشكل مؤقت على الأقل: وبات نتنياهو مجرد صدفة تاريخية.

المتطرّف المقنّع بالاعتدال

رأى نتنياهو الأمور بشكل مختلف، وأمضى العقد الذي تلا خسارته للانتخابات في التآمر للعودة إلى السلطة. وعقب إعادة انتخاب شارون عام ٢٠٠٣ أصبح نتنياهو وزير المالية، لكنه استقال من منصبه عشية الانسحاب الأحادي الجانب في آب/أغسطس ٢٠٠٥ من قطاع غزة. وعندما أنشأ شارون حزبه الوسطي الجديد، كاديما (إلى الأمام)، سيطر نتنياهو، بعد وقت قصير من انسحابه من الحكومة، على فلول حزب الليكود، إلاّ أنه خسر في الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، امام إيهود أولمرت، رئيس حزب كاديما الجديد بدل شارون الذي مرض ودخل في غيبوبة.

تعهد أولمرت بالسير على درب معلمه في ما يتعلق بانسحاب «إسرائيل» من معظم أراضي الضفة الغربية. ولكن تعطلت خططه في تموز/يوليو عندما سمح لحزب الله بأن يُقحمه في حرب غير مجدية أدارها بشكل سيئ مع لبنان. و لم تؤد جهوده للتفاوض من أجل سلام شامل مع الفلسطينيين في العام التالي، في أنابوليس، بولاية ماريلاند، الى أي مكان. وفي الوقت نفسه تعززت مصداقية وشعبية نتنياهو عندما استولت حركة حماس، المدججة بالصواريخ، على غزّة، تماماً كما تنبّأ من قبل. وعندما أعلن أولمرت استقالته بسبب إدانته بالفساد صيف عام ٢٠٠٨ (ذهب إلى السجن في وقت سابق من هذا العام بتهم مختلفة)، كان نتنياهو جاهزاً للانقضاض على السلطة.

وأكثر ما ساعد على إعادة إحياء نتنياهو من جديد هو الظهور المفاجئ عام ٢٠٠٧ لأهم ما يمكن اعتباره، حسب نتنياهو، مصدر للفكر المستقل. وهو عبارة عن صحيفة «إسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم) وهي صحيفة يومية مجانية يملكها صاحب الكازينوهات الأميركي شيلدون اديلسون. ومنذ انطلاقتها باتت الصحيفة تشكل مصدر دعم لسياسات نتنياهو. فبحلول عام ٢٠١٠، أصبحت «إسرائيل هيوم» الصحيفة الأسبوعية الأكثر قراءةً في البلاد، حيث يُطبع منها ٢٧٥،٠٠٠ نسخة يومياً. ويمكن قراءة الصفحة الأولى دائماً على انها رسالة بيبي اليومية: الاشادة بالمقربين منه، وشجب منافسيه، والتفاخر بإنجازات «إسرائيل»، والتقليل من شأن الأخبار السلبية.

عاد نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، بعد خروج أولمرت من الصورة، حريصاً على إثبات أنه لم يعد المتشدد الذي تلازمه الفضائح التي أدت لخسارته انتخابات العقد السابق، ومع ذلك، وخوفاً من ضغوط من الرئيس الأميركي الجديد، باراك أوباما، أجبر على تأجيل مخططه بتبديل نخب البلاد. وبدلاً من تقويض أعدائه تحول إلى الوسط، وجنّد العديد من الليبراليين الليكود المتقاعدين ليشهدوا بروز «بيبي الجديد»، ولينضموا إلى حكومته، وشكّل ائتلافاً مع حزب العمل تحت قيادة باراك الذي بقي وزيراً للدفاع (مهمة استلمها في عهد أولمرت). وعملا معاً خلال السنوات الأربع المقبلة، على خطة، لم تتحقق في نهاية المطاف، لاستهداف منشآت إيران النووية.

في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بعد عشرة أيام من خطاب أوباما في القاهرة، سعى نتنياهو إلى تعزيز

وسطيته الجديدة عبر تأييده لفكرة إقامة دولة فلسطينية. وكعادته، فرض شرطاً يطالب فيه الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل أولاً كدولة يهودية، الأمر الذي قوبل برفض مباشر من الرئيس الفلسطيني محمود عباس. لكن، مع ذلك، تعززت مكانته الوسطية الجديدة اكثر.

وساعده هذا أيضاً على تخفيف انتقادات البيت الأبيض له، ولكن ليس قبل إلزامه بتجميد بناء مساكن جديدة في مستوطنات الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر. على أن التجميد لم يكن ذا معنى، إذ لم يغير من الحقائق الموجودة على أرض الواقع و لم يؤد الى أي تسهيل في محادثات السلام. وفور انتهاء مدة التجميد سيطر الجمهوريون على مجلس النواب الأميركي في الانتخابات النصفية، مما وضع مظلة تقي نتنياهو من أي ضغط مستقبلي من واشنطن. ثم بدأ أوباما يفقد اهتمامه بعملية السلام، على الرغم من أن علاقته المتشنّجة مع نتنياهو أضحت مادةً دسمة للكثير من المقالات الصحفية، لكن أثرها كان ضئيلاً على السياسة الداخلية في «إسرائيل»، حيث بات معظم الإسرائيليين يشككون بمصداقية رئيس الولايات المتحدة، ولا يزالون في شكهم حتى الآن، فوفق استطلاع عالمي للرأي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تبيّن أن تصنيف أوباما كان الأكثر انخفاضاً في «إسرائيل»، وصنفه بدرجات أقل الروس والفلسطينيون والباكستانيون.

تبخرت الضغوط المطالبة بتحقيق السلام مع الفلسطينيين المتبقية على نتانياهو مع اندلاع الربيع العربي. فقد هدد انهيار نظام حسني مبارك في مصر حجر زاوية أساسياً في منظومة الأمن الإسرائيلي؛ بينما غرقت سوريا في حرب أهلية دموية؛ وظهر عدو مرعب جديد على الساحة، هو «الدولة الإسلامية» (المعروفة أيضاً باسم داعش). هذه الأحداث، غير المتوقعة، عززت مكانة «إسرائيل» من نواح عدة، فقد تعاونت روسيا والولايات المتحدة على القضاء على معظم أسلحة سوريا الكيميائية، وعززت الحكومات المحافظة كالأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر (بعد الثورة المضادة عام ٢٠١٣) روابطها مع القدس (وإن كانت غير رسمية في معظم الحالات). لكن مشاهد المجازر والاضطرابات الإقليمية أثار الرعب في نفوس الناخبين الإسرائيليين الذين اقتنعوا بأنه إذا كان للعرب القدرة على قتل بعضهم البعض بهذا الشكل، فماذا سيفعلون بالإسرائيليين إن أعطيت لهم الفرصة؟

لكن، مع ذلك، لم تلعب ملفات السلام والأمن دوراً بارزاً في الانتخابات التي حصلت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. عوضاً عن ذلك، سيطرت القضايا الاجتماعية على السباق، وخاصةً قضية ارتفاع أسعار العقارات والمواد الغذائية في «إسرائيل»، وساعدت هذه الانشغالات على صعود فئة من السياسيين الجدد الذين حلوا محل القدامى أمثال باراك. ولكن لم يستطع أيّ منهم التغلب على خبرة ودهاء نتنياهو، وبعد إعادة التفاعل مع قاعدته اليمينية والاندماج مع حزب آخر من المحافظين برئاسة وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، فاز نتنياهو في الانتخابات.

وفي صيف عام ٢٠١٤، بعد محاولة أخيرة للسلام مع عباس (هذه المرة برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري)، اندلعت الحرب بين «إسرائيل» وحماس. وادى اكتشاف عشرات الأنفاق التي حفرتها حماس والمؤدية الى الأراضي المصرية والإسرائيلية الى حالات ذعرٍ عند الرأي العام الإسرائيلي ودُفع الجيش لتنفيذ عملية برية مطوّلة، وبات هذا الصراع الأكثر دموية في عهد نتنياهو، فخلال ٥٠ يوماً من القتال، قتل أكثر من ألفي فلسطيني و ٧٢ إسرائيلياً، معظمهم من الجنود. وأيدت أغلبية ساحقة من سكان «إسرائيل» اليهود الحرب، ولكن تسبب القتال بتفجير التوترات الطائفية في البلاد فاحتجّ الآلاف من العرب الإسرائيليين، وتضامنوا مع الذين يعانون في غزّة، ومع الذين تعبوا من المعاملة السيئة التي يتعرضون لها خاصة من الشرطة، وتهميشهم المتزايد تحت حكم نتنياهو. وألقي القبض على المئات، وهُدد عربٌ آخرون يعملون في القطاع العام بالطرد بعد انتقادهم للصراع على الفيسبوك.

اليمين الجديد

في الوقت نفسه تقريباً بدأت العداوات الشخصية داخل ائتلاف نتنياهو بتمزيقه من الداخل. فلم يعد بإمكان نتنياهو منع البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، من انتخاب روفين ريفلين، وهو منافس قديم لحزب الليكود، لمنصب رئاسة البلاد الرمزي إلى حد كبير. وأقرّ العديد من الحلفاء السابقين لرئيس الوزراء، بما في ذلك ليبرمان، مشروع قانون يلزم «إسرائيل هيوم» ببدء أخذ مقابل من قرائها. (مشروع القانون هذا لم يُقر). وفي كانون الأول/ديسمبر، انهارت الحكومة أخيراً، ودعا الكنيست لإجراء انتخابات مبكرة.

دخل الليكود في السباق الانتخابي عام ٢٠١٥ متراجعاً وفق استطلاعات الرأي، وكان الجمهور غاضباً من نتنياهو إثر فضيحة مالية صغيرة لها علاقة بزوجته، ونظراً لنتيجة الحرب غير الحاسمة مع حماس. وبدا الـ«اتحاد الصهيوني»، الائتلاف الوسطي الجديد بقيادة إسحاق هيرتزوج (الآتي من حزب العمل) مستعداً لتشكيل الحكومة المقبلة، ولكن لم يستطع زعيم حزب العمل غير الكاريزمي هذا الثبات في وجه خصمه الأكثر خبرة ودهاءً. ثبت نتنياهو في اليمين، ووُجّهت له دعوة غير مسبوقة لمخاطبة كونغرس الولايات المتحدة (منصة استخدمها للتنديد بالصفقة النووية التي كانت إدارة أوباما تتفاوض عليها مع إيران) واستحوذ على أصوات انتخابية من أحزاب محافظة صغيرة عبر وعده بعدم السماح بدولة فلسطينية طالما هو في السلطة. ثم عرض، يوم الانتخابات، فيلماً ادّعى فيه أن ناخبين عرباً يتّجهون إلى مراكز الاقتراع بمجموعات كبيرة، وأنّ المنظمات غير الحكومية اليسارية توفر لهم الحافلات. لم تكن معلومات الفيلم صحيحة ولكن، كان فعالاً في استغلال قلق الناخبين اليهود وعنصريتهم مما أدى الى فوز الليكود في الانتخابات، فحاز على ٣٠ مقعداً، مقابل ٢٤ لـ«الاتحاد الصهيوني».

لكن أصوات الناخبين وحدها لا تحدد من يأخذ السلطة في النظام البرلماني الإسرائيل المختل، بل تتحدد السلطة بعد عملية بناء التحالفات التي تتبع كل انتخابات. حينئذ، تركت العملية الحسابية للمقاعد لنتنياهو، الذي كان له ٣١ مقعداً أقل من ما يلزمه لتحقيق الأغلبية، خيارين: إما تشكيل ائتلاف

وحدة وطنية مع هرتزوغ والأرثوذكسيين المتشددين، أو القيام بتحالف ضيق لكن متماسك إيديولوجياً مع عدة أحزاب من اليمين الوسطي والمتطرف.

كان خيار هرتزوغ سيسمح لنتنياهو بإنشاء ائتلاف أوسع وكان سيظهره بوجه أكثر اعتدالاً أمام العالم الخارجي. لكن نتنياهو، الذي لم يعد باستطاعته إبقاء قناعه الوسطي، اختار المسار الآخر. وهذا ما تركه يحظى بأغلبية ضيقة جداً في الكنيست، ولكنه منح حكومته المتشددة الثابتة الأولى منذ عودته عام ٢٠٠٩، التي ستسمح له بتحقيق حلمه المؤجل منذ فترة طويلة لإعادة إنشاء إسرائيل.

وعلى الرغم من أن نتنياهو علماني وأشكنازي على حد سواء، فإن معظم حلفائه الجدد من المزراحيم، وهم الشريحة الكبيرة من السكان اليهود الصهاينة المتدينين المنبوذين من مراكز السلطة في «إسرائيل» منذ زمن بعيد، والمعروفين بقبعات صلاتهم المحبوكة، والملتزمين بشراسة بمبدأ الإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية (والكثير منهم يعيشون داخلها)، وأصبح العديد منهم، في السنوات الأخيرة، يشغلون مناصب بارزة في الجيش، والمؤسسات الأمنية والخدماتية.

إن الممثلين الأكثر بروزاً لهذه المجموعات هم الأعضاء الثلاثة في الحكومة الحالية: ميري ريجيف الليكودية ووزيرة الثقافة؛ نفتالي بينيت، وزير التعليم ورئيس الحزب الديني الصهيوني هبييت هايهودي (يهود الداخل) الذي قام من تحت رماد «الحزب الديني الوطني» القديم؛ وإيليت شاكد، شريكة بينيت منذ فترة طويلة والآن وزيرة العدل. تنتمي ريجيف الى السيفارديم، وقد جاء أهلها إلى «إسرائيل» من المغرب وهي عميدة سابقة في جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث شغلت منصب المتحدثة الرسمية الرئيسة خلال عملية الانسحاب من غزّة. أما بينيت فهو ابن لمهاجرين اميركيين، خدم في القوات الخاصة الإسرائيلية، وأصبح مقاولاً ورجل أعمالٍ ثرياً، وهو النموذج للناتج البشري لهذه الأمة الناشئة، ومثال للمتدينين، والزعيم القومي الشرس، والمؤيد للمستعمرات (على الرغم من أنه هو نفسه يعيش بشكل مريح داخل الخط الأخضر). أما شاكد فكانت مهندسة كمبيوتر قبل الدخول في السياسة؛ وعلى الرغم من عضويتها في «الوطن اليهودي»، فهي ليست متدينة ولا مستوطنة، وعملت هي وبينيت مباشرة عند نتنياهو في الليكود منذ عقد مضى، عندما كان زعيم المعارضة، ولكنهما اختلفا معه إثر شجارات شخصية عام ٢٠٠٨.

كان كل من ريجيف وبينيت، وشاكد محاورين جيدين على وسائل الإعلام تماماً مثل رئيس الوزراء. وتماشياً مع التقليد الإسرائيلي لدى ثلاثتهم علاقة معقدة تترجح بين الصداقة والعداوة مع نتنياهو. فقد ارتقت ريجيف صفوف حزب الليكود دون رعاية من رئيس الوزراء، ونتنياهو لم يغفر لبينيت وشاكد خيانتهما له؛ فلا تتم دعوتهم للانضمام إليه في مقر إقامته أو في طائرته أبداً. لكن حتى الآن، لم يسمحوا لمشاكلهم الشخصية بعرقلة المساعي الهادفة الى تحقيق مصالحهم المشتركة. فنتنياهو يحتاج لبينيت وشاكد للمحافظة على صمود ائتلافه، ويحتاج الى ريجيف ليحافظ على دعم السيفارديم له،

فهم أنصار مهمّون لليكود. وليست هناك فوارق إيديولوجية حقيقية بين الساسة الأربعة. والسماح للآخرين بقيادة الهجوم عنه على النخبة القديمة وتحمل التبعات يفرح نتنياهو.

أبدى الوزراء الثلاثة الالتزام مع نتنياهو منذ توليه منصبه العام الماضي، وسعت ريجيف، التي تحب أن تشجب كل ما يمكن وصفه بـ«اليساري الأشكنازي النخبوي المتعجرف» والتي صرّحت ذات مرة بكل فخر لصحافي أنها لم تقرأ تشيخوف في حياتها، وأنها لا تحب الموسيقى الكلاسيكية، إلى إعطاء أهمية أكبر للثقافة السفاردية وحرمان الفنانين «الأقل من وطنيين» من الإعانات التي تقدمها الحكومة. وأعادت وزارة بينيت كتابة المناهج الدراسية العامة للتأكيد على الطابع اليهودي للبلاد؛ وأدخلت مؤخراً كتاب تربية وطنية مدرسياً ثانوياً جديداً يصور تاريخ «إسرائيل» العسكري من خلال عدسة الصهيونية المتدينة ويهمش دور الأقلية العربية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حظر بينيت رواية «الحياة على الحدود»، التي تتمحور حول قصة حب بين شابه إسرائيلية يهودية ورجل فلسطيني، من قوائم الكتب القرائية لمنهاج المدرسة الثانوية.

أما شاكد فقد تعهدت من جانبها بتقليل التدخل القضائي في أعمال السلطة التنفيذية والكنيست، وبتعيين قضاة أكثر تحفظاً للمحكمة العليا عندما تُفتح، أربعة إلى خمسة مقاعد (من أصل ١٥) في العام القادم. وقامت أيضا باستخدام منصبها بشكل جيد كرئيسة للجنة الوزارية في التشريع التي تقرر أياً من المشاريع القانونية ستدعمها السلطة التنفيذية في الكنيست. وشجعت اللجنة مؤخراً عدة مشاريع قوانين تهدف إلى الحد من حرية التعبير السياسي. أحدها يستهدف المشرعين غير الصهاينة العرب، وسوف تسمح للكنيست بتعليق عضويتهم إلى أجل غير مسمى لدعمهم الإرهاب، او رفض اعتبار «إسرائيل» دولة يهودية، أو التحريض على العنصرية. والأخرى، والتي ناصرتها شاكد شخصياً، سوف تشهّر علناً بجماعات حقوق الإنسان عبر تحديد تلك التي تحصل على أكثر من نصف تمويلها من حكومات أجنبية.

وفي الوقت نفسه، كان نتنياهو يواصل عمله أيضاً، فبعد انتخابات العام الماضي أصر على التمسك بحقيبة الاتصالات لنفسه، مما أعطاه كلمة الفصل في أي من التشريعات المتعلقة بالإعلام. وقد وفرت له هذه الخطوة نفوذاً لم يسبق له مثيل على التلفزيون الإسرائيلي وشبكات التواصل الأخرى، التي ازدادت خشية من القيام بأي عمل يمكن أن يغضب رئيس الوزراء.

إن العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أخيراً، كترويج ريجيف للثقافة السفاردية، تبدو مصممة لمعالجة الحرمان المتأصل الذي يعاني منه اليهود الشرقيين في «إسرائيل» والمواطنين الذين يعيشون على هامش البلاد (وهو أبعد ما يكون عن الممر الذي يصل تل أبيب بالقدس). وثمة تدابير أخرى تهدف إلى تعزيز الحراك الاجتماعي. ولكن كان هناك هدف سياسي واضح لكل منهم تقريباً وهو الحد من، لا بل القضاء على المعارضة الداخلية لمبدأ احتلال «إسرائيل» للضفة الغربية الذي أراد نتنياهو وحلفاؤه جعله دائماً. وعبر وصف الحكومة للمعسكر الداعم للسلام المتقلص أصلاً ومؤيديه بالمغفلين

غير الوطنيين التابعين لمجموعات أجنبية معادية للسامية، تأمل الحكومة بنزع الشرعية عنهم، وبناء توافق جماهيري حول سياساتها اليمينية المتطرفة.

وتبدو الاستراتيجية فعّالة، من ذلك على سبيل المثال أفاد استطلاع لرأي يهود إسرائيليين أجري في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أن ٥٣ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع نزعوا الشرعية عن منظمة «كسر جدار الصمت»، وهم مجموعة من المحاربين القدامى تهدف إلى كشف الحقائق القاسية للاحتلال عبر نشر شهادات موجعة لجنود خدموا في الضفة الغربية.

الخناجر جاهزة

أواخر الصيف الماضي، بعد سنوات من الهدوء النسبي، اندلعت أعمال عنف في الضفة الغربية وداخل «إسرائيل». اتسمت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩٣) بالاحتجاجات الجماهيرية وبالحجارة؛ أما الثانية (٢٠٠٠–٢٠٠٥) فاتسمت بتفجيرات انتحارية فلسطينية منظمة وعمليات انتقامية إسرائيلية عسكرية على نطاق واسع تسببت بسقوط الآلاف من الضحايا. لكن هذه المرة، ما سمي بانتفاضة المنفردين اتخذت شكلاً أكثر انعزالية. شبان فلسطينيون من الرجال والنساء يبادرون من تلقاء أنفسهم، مستخدمين السكاكين والبنادق المحلية الصنع للهجوم على الجنود الإسرائيليين ونقاط تفتيش الشرطة أو على المدنيين عند نقاط التماس كالمستوطنات ومدينة القدس القديمة. وقتل ٣٤ إسرائيلياً جراء هذه الاعتداءات وتم اعتقال أو إطلاق النار على جميع المرتكبين تقريباً، فقد لقي حوالي الـ٢٠٠ فلسطيني مصرعهم حتى الآن، ولكن هذا لم يردع آخرين من المبادرة.

شكلت «انتفاضة المنفردين» أصعب اختبار للحكومة الحالية حتى الآن. فلطالما ادعى نتنياهو أنه قوي ضد الإرهاب وصوّر خصومه كضعفاء. لكنه بدا جاهلاً هو ومساعديه أمام هذه الحملة، وبدل أن يوقفوا سفك الدماء ضاعفوا هجماتهم على أولئك الذي يرونهم أعداء الداخل كجماعات حقوق الإنسان والسياسيين الإسرائيليين العرب. ووقفت أحزاب اليسار الوسطي جنباً إلى جنب معه، خوفاً من الظهور كغير وطنيين. وحث هرتزوغ في نيسان/أبريل، حزب العمل على التوقف عن إعطاء الانطباع بأنهم دائماً محبي للعرب. ودعا يائير لابيد، رئيس الحزب المعارض يش عتيد (هناك مستقبلاً)، وهو فصيل وسطي آخر، الجيش والشرطة على تخفيف قواعد الاشتباك وإطلاق النار بهدف قتل كل من يبرز سكيناً أو مفك براغي أو أياً يكن من الأدوات. وتسليطاً للضوء على خطر مثل هذه اللهجة في الخطاب أصدرت «بتسيلم»، وهي مجموعة حقوق إنسان محترمة، في أواخر آذار/مارس، شريط فيديو صوّر في الخليل يبيّن جندياً اسرائيلياً وهو يعدم فلسطيني مشتبه به بعدما كان مصاباً وملقى على الأرض وهو ينزف في الشارع.

لكن بدل أن تتحرك مشاعر الندم، أطلقت حادثة الخليل موجة من ردة فعل قومية قبيحة لدى العديد من الإسرائيليين اليهود. لقد اعتقلت القيادة العسكرية العليا الجندي على نحوٍ سريع، واعتبرت فعله

عملاً غير أخلاقي وغير قانوني وغير منضبط. لكن حسب استطلاع للرأي العام أجري بعد الحادث بعدة أيام، أيّد ٦٨ في المئة من المجيبين إطلاق النار، وأكّد ٥٧ في المئة أنه لا ينبغي للجندي أن يواجه حكماً قضائياً. ودافع سياسيو اليمين المتطرف، بمن في ذلك بينيت، عن القاتل، ونتنياهو الذي أيد في البداية قرارات الجيش، سرعان ما وحّد صفه مع منافسيه اليمينيين وهاتف أهل مطلق النار ليعرب عن دعمه. وعندما أصرّ الجنرال موشي يعالون، وزير الدفاع، على إجراء تحقيق جنائي، لقي هجوما عنيفاً على وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة موقفه. وبعد أن بدا نتنياهو إلى جانب منتقدي الجنرال يعالون تصاعد الشجار، وفي أيار/مايو، استقال هذا الأخير، مشيراً، الى أنه حارب بكل طاقاته مظاهر التطرف والعنف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي، فهي تهدد متانة هذا المجتمع وتضر بجيش الدفاع الإسرائيلي.

إن خضوع الجنرال يعالون لهذه المعاملة يبيّن كم أن «إسرائيل» تغيرت عبر السنوات الأخيرة. معلوم أن زعيم ليكودي، والرئيس السابق لأركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال يعالون ليس بيساري، وقد أيد أوسلو في البداية ولكنه غيّر رأيه بعدما شاهد نفاق عرفات مباشرة، عندما كان رئيساً للاستخبارات العسكرية. لكن يعالون يؤمن بأهمية الدولة العلمانية وسيادة القانون، وهذا ما أبرزه كواحد من أواخر الحرس القديم على غرار بن غوريون ما زال في منصبه، وهذا التعريف كان كافياً لتحريض الغوغائيين على الإنترنت ضده. ولا يهم إن كان سجلّه العسكري مثيراً للإعجاب، وإن كان يعارض عملية السلام، أو يؤيد توسيع المستوطنات. ففي «إسرائيل» يعتبر مجرد الإصرار على مواجهة حالة إجرامية موثقة توثيقاً جيداً سبباً كافياً لكي يحظى نتنياهو بعداء النخبة الجديدة ومؤيديها.

رئيس الوزراء الدائم

إحدى الطرق التي لجأ إليها نتنياهو للحفاظ على السلطة لفترة طويلة، فهو الآن الزعيم الثاني من ناحية طول الولاية في «إسرائيل» بعد بن غوريون، كانت عبر تكييف سياسته بحيث تتطابق مع الرأي العام. ففي العام ٢٠٠٩ انحنى للوسط لأنه كان يخشى من أوباما وكان يريد تبديد سمعته كمتهور. أما في السنوات الأخيرة، فتحول الرأي العام الإسرائيلي صوب اليمين، الامر الذي سمح له أن يتكيف مع إرادته الحقيقية.

واستفاد نتنياهو طوال هذه الفترة من ركائز رئيسية أخرى، كعدم وجود أي منافس خطير، سواء داخل أو خارج الليكود. فمنذ عودته إلى السلطة عام ٢٠٠٩ هزم بشكل مستمر جميع المرشحين المقبولين لمنصب رئيس الوزراء في استطلاعات الرأي بهامش كبير. ونجح نتنياهو داخل حزب الليكود بتهميش مجموعة من الطامحين، مثل موشي كاهلون وجدعون سار وسيلفان شالوم. وفشلت المعارضة بإنتاج أي بديل ذي مصداقية من جهتها. أما باراك، وبعد تركه منصبه عام ٢٠٠١، فقد أساء الى موقفه عندما اعتمد أسلوب حياة فخماً يعتبر غير لائق لزعيم حزب العمل. وفي الوقت نفسه، هزمت تسيبي

ليفني، وزيرة الخارجية في عهد أولمرت وخليفته كرئيس لحزب كاديما، نتنياهو والليكود في انتخابات عام ٢٠٠٩، حاصدة ٢٨ مقعداً مقابل ٢٧ لحزب الليكود، ولكنها لم تستطع بناء ائتلاف كبير بما يكفي لتشكيل الحكومة المقبلة، وضعفها اللاحق كزعيمة للمعارضة أضر بصورتها أمام الشعب.

الآن يحاول بينيت اظهار نفسه كنسخة أصغر سناً وشعبوية أكثر من معلمه ذات مرة. ولا شك أن بينيت شخصية كاريزماتية، ونمت شعبيته كثيراً. ولكنه يقود حزباً صغيراً ذي قاعدة محدودة ولا يمكنه الفوز في الانتخابات إلا إذا اتحد مع حزب الليكود. أما نير بركات، رئيس بلدية القدس اليميني، فهو أيضاً مقاول متماش مع التطور ولديه تطلعات وطنية، إلا أنه يفتقر إلى الجاذبية ولا يزال غير معروف للجمهور خارج العاصمة الإسرائيلية.

المنافس الأقوى لنتنياهو على الأرجح حالياً هو لابيد، الصحفي السابق ومذيع التلفزيون الذي أنشأ حزب «يش عتيد» كحزب وسطي عام ٢٠١٢ وحقق انتصاراً مذهلاً عام ٢٠١٣ حين كسب «يش عتيد» ثاني أعلى عدد مقاعد في الكنيست. انضم لابيد إلى مجلس وزراء نتنياهو بعدما أجبر، هو وبينيت، رئيس الوزراء على إسقاط الأحزاب المتشددة. لكن سرعان ما راوغه نتنياهو، ودفع لابيد لاستلام حقيبة المالية، المعروفة بمقبرة السياسيين الطموحين، فهي غالباً ما تتطلب اتخاذ قرارات غير شعبية كرفع الضرائب وخفض إعانات الدولة. لم ينجز لابيد الكثير كوزير للمالية، وفي العام ٢٠١٥، بعد معركة صعبة مع هرتزوغ واتحاده الصهيوني على كسب الناخبين أنفسهم، فقد «عتيد يش» ما يقارب نصف مقاعده. ومنذ ذلك الحين تحسنت مكانة لابيد الشعبية (أصبح «عتيد يش» في المرتبة الثانية، بعد حزب الليكود وفقاً لاستطلاعات الرأي) بظهوره أكثر تديناً وبحديثه القاسي ضد الإرهاب. ولابيد معتدل (يؤيد قيام دولة فلسطينية ويعارض توسيع المستوطنات النائية في الضفة الغربية) ولديه قدرة على التواصل ممتازة، وهو قارئ ذكي لمشاعر الجمهور، ولكنه شديد الحساسية ويميل إلى المبالغة في ردة الفعل عندما يتعرض للنقد، ويفتقر للخلفية الأمنية، وهي عقبة ضخمة في إسرائيل.

لا شيء من هذا يعني أن نتنياهو غير قابل للهزيمة، ومع ذلك نشرت صحيفة هآرتس، في آذار/مارس، استطلاعاً للرأي أظهر أن حزباً وسطياً جديداً يقوده غابي أشكنازي (رئيس أركان شعبي سابق لجيش الدفاع الإسرائيلي)، وكاهلون وساعر، بإمكانه الفوز على الليكود إن أجريت الانتخابات غداً. ولكن إذا صمد التحالف فإن الحكومة لا تحتاج إلى الدعوة لانتخابات جديدة حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٩، ويظل الحزب غير الموجود مجرد خيال. وفي الوقت نفسه، لا يزال نتنياهو يناور، وقد حاول إغراء الأحزاب اليمينية الصغيرة بتشكيل حزب جديد وأوسع مع الليكود (حتى الآن، لم يظهر أي منهم قدراً كافياً من الاهتمام). وفي الربيع الماضي أجرى مفاوضات مع هرتزوغ لتشكيل ائتلاف وحدة، إلا أنه تراجع في اللحظة الأخيرة، وعرض منصب وزير الدفاع لحليفه السابق ليبرمان، فمع ليبرمان داخل الحكومة بات الائتلاف الحاكم، اليميني أكثر من أي وقت مضى، قادراً على الحصول على قاعدة برلمانية موسعة.

والى أن تجري الانتخابات المقبلة ستبقى حكومة نتانياهو تحاول تكريس ما أمكنها من التغييرات في المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة الإسرائيلية. وسيدفع رئيس الوزراء وحلفاؤه نحو تعيين مزيد من المحافظين في المحكمة العليا وتعيين صهاينة متدينين أكثر في المناصب الرئيسية الحكومية والأكاديمية. وسيحافظون على دعمهم للثقافة المزراحية ومبدأ المستوطنات في الضفة الغربية، كما سيفرضون المزيد من القيود على المنظمات اليسارية، وسيعملون على زيادة حدة التوتر مع السكان العرب في إسرائيل.

بغضّ النظر عمن سيفوز في الانتخابات القادمة، يبدو ان بعض هذه التغييرات من المرجح أن تصبح دائمة. لقد أصبح البلد الآن أقل تسامحاً وانفتاحاً على النقاش مما كان عليه. وتناثر معسكر السلام وثمة عدد قليل جداً ممن يشكلون تحدياً لحالة الاحتلال بعد الآن. والعلاقات العربية–اليهودية سيئة لدرجة انها ستتطلب قيادة متميزة وجهداً هائلاً لإصلاحها. وعزَز تراجع الولايات المتحدة الشعور لدى العديد من الإسرائيليين أن بإمكانهم المضي وحدهم ولا داعي للقلق حول إرضاء واشنطن. من الصعب أن نرى كيف يمكن رئيس وزراء إسرائيلي جديد، أو رئيس أميركي جديد، أن يكون قادراً على عكس العديد من هذه التحوّلات.

«إسرائيل» والشرق الأوسط إلى ما بعد أميركا
لماذا الوضع الراهن مستدام[3]

هل كان العداء بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أولاً حول المستوطنات، ومن ثم حول إيران، نقطة تحول في العلاقة بين الدولتين؟، لقد حوّل نتنياهو الدعم الأميركي «لإسرائيل» إلى مسألة حزبية. ويقال إن الليبراليين، بمن في ذلك العديد من اليهود الأميركيين، ضاقوا ذرعاً بـ«الاحتلال الإسرائيلي» الذي سيتم الاحتفال بذكراه الخمسين السنة المقبلة. إن ضعف الروح الديمقراطية في «إسرائيل» يضعف، بشكل مفترض، حجة «القيم المشتركة» للعلاقة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة ويقول البعض إن تمسك «إسرائيل» العنيد بالوضع الراهن غير المستدام في الضفة الغربية جعل منها مصدر هموم في منطقة تعاني من التغيير. ويقال إن «إسرائيل» تنزلق إلى حالة تكون فيها منبوذة وتفرضها الحركة العالمية من أجل مقاطعة «إسرائيل».

يشكّل الرثاء القديم للخراب النهائي «لإسرائيل» عنصراً أساسياً للنقاد وللصهاينة المتشددين المناهضين للدولة منذ ٧٠ عاماً و لم يكونوا أبدأ منفصلين عن الواقع. بطبيعة الحال، تغيرت «إسرائيل»، بلا ريب، للأفضل. لقد باتت «إسرائيل» بكل المقاييس معولمة ومزدهرة وديمقراطية أكثر من أي وقت مضى في تاريخها. وبينما تتساقط أجزاء من الشرق الأوسط تحت موجات الصراع الطائفي الذي لا يرحم، بقيت الأقليات في «إسرائيل» آمنة. وبينما ترزح أوروبا تحت وطأة المهاجرين المسلمين غير المرغوب فيهم ترحب «إسرائيل» بآلاف المهاجرين اليهود من أوروبا. وبينما يكافح عدد من بلدان البحر الأبيض المتوسط ضد الديون والبطالة تفتخر «إسرائيل» باقتصاد متنام، تدعمه موجات استثمار أجنبي.

سياسياً، كانت فترة حكومة نتنياهو أقل اضطراباً. لقد خدم نتنياهو أطول من أي رئيس وزراء آخر إسرائيلي باستثناء ديفيد بن غوريون، ومع ذلك قاد «إسرائيل» في حرب برية واحدة فقط هي عملية «الحافة الواقية» المحدودة في قطاع غزة عام ٢٠١٤. قبل أربع سنوات كتبت مورين دوود في صحيفة نيويورك تايمز أنها سوف تشعر بالارتياح إذا لم يكن لدينا (الولايات المتحدة) شريك كنتنياهو ينزلق في الحروب بسرعة. لكن نتنياهو لم ينزلق إلى أي حرب، ولا حتى ضد إيران. ويعيده الناخبون الإسرائيليون

3- Kramer Martin- Israel and the post-American Middle East. Why the status Quo is Sustainable, foreign affairs- vol, 95 - July-August 2016 - pp. 51-56.

إلى السلطة بالضبط لأنه لا يحب المخاطرة، أي أن الحروب لا داعي لها بالنسبة اليه، وكذلك لا يوجد لديه خطط سلام طموحة على الرغم من أن هذا قد ينتج إحباطاً كبيراً لأوباما في البيت الأبيض، لكن حسب العبارة التوبيخية لنائب الرئيس الأميركي جو بايدن فقرارات نتنياهو تناسب معظم اليهود الإسرائيليين بشكل جيد.

يزيد ثبات نتنياهو من إحباط أحزاب اليسار في «إسرائيل»، وذلك بعد أن أحبطت صناديق الاقتراع آمالهم يريحون أنفسهم بأفكارٍ خاطئة تتمحور حول أن الديمقراطية في «إسرائيل» في خطر. قبل ٢٠ سنة تفوه اليمين بتصريحات مماثلة، بلغت ذروتها عقب اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين. والحركات المناهضة للديمقراطية موجودة في جميع الديمقراطيات لكنهم في «إسرائيل» إما خارج النظام أو محصورون في أصغر الأحزاب، اليهودية والعربية على حد سواء. ولا يوجد آلية تسمح لمنعزل بالاستيلاء على أحد الأحزاب السياسية البارزة في حالة من التصاعد الشعبوي، كما يبدو من المرجح في الولايات المتحدة الآن. وقد تزعزعت ديمقراطيات قديمة تحت ضغوط مماثلة من الإرهاب والحرب، ولكن سجلّ «إسرائيل» الانتخابي النزيه والحر يشهد على عمق الروح الديمقراطية النابعة منها، معززة بصحافة نشطة وسلطة قضائية يقظة.

باتت «إسرائيل» أيضاً أكثر أماناً من أي وقت مضى. ففي عام ١٩٤٨ واجه ٧٠٠،٠٠٠ يهودي فقط التحدي المروع للفوز بالاستقلال ضد الجيوش الموزعة بين دول العالم العربي وحذر كبار قادة بن غوريون أن «إسرائيل» لها فرصة نسبية ٥٠–٥٠ للنصر. اليوم هناك ما يزيد عن ٦ ملايين يهودي إسرائيلي، وإسرائيل بين القوى العسكرية الأكثر شراسة في العالم. وتتمتع بتفوق نوعي يفوق أي تركيبة يمكن تصورها من الأعداء. وقد لعبت رقمنة الحرب الجارية في «إسرائيل» دوراً مهماً حيث تملصت الدول العربية من المنافسة تاركة المجال للإسلاميين المتشددين على حدود «إسرائيل». ينادون بالمقاومة، ولكن صواريخهم بدائية وحفرهم للأنفاق غير فعال. وسيكون التهديد الوحيد لإسرائيل القابل للتطبيق هو إيران نووية ولا أحد يشك في أنه إذا حققت إيران الوثبة النووية بإمكان «إسرائيل» أن تنشر أسلحتها النووية الرادعة بمعزل عن أي تحالف مقيد.

لكن ماذا عن الفلسطينيين؟ لا يوجد حل قريب لهذا الصراع المستمر، ولكن «إسرائيل» كانت بارعة في احتواء تأثيراته. هناك أراضٍ محتلة، ولكن هناك أيضاً أراض غير مأهولة. تحتفظ «إسرائيل» ببصمة أمن عابرة للأفق في معظم أنحاء الضفة الغربية؛ والتعاون الأمني الإسرائيلي– الفلسطيني يملأ معظم الثغرات. وأصبحت «السلطة الفلسطينية»، على حد تعبير أحد المهرجين «أردن مصغرة»، مدعومة بمزيج من المعونة الأجنبية، والنمو الاقتصادي، والفساد المعتاد. وبمعايير شرق الأوسط اليوم. فإن الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني لا يزال مستقراً، ويجري التعامل معه من مسافة بعيدة، من خلال المناورات مع الهيئات الدولية وعبر منظمات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهذه مواجهات ذات صدى عال، وتأثير منخفض. ويلخص يوسي فارادي، المقاول التكنولوجي الأبرز في «إسرائيل»، الرأي الإسرائيلي السائد

بأنه لا يشعر بالقلق على الإطلاق إزاء التأثير الاقتصادي لحملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، فقد عانوا من المقاطعة من قبل وكان الوضع أسوأ بكثير.

لكل حزب سياسي في «إسرائيل» الحل المفضل الخاص به للنزاع، ولكن لا يوجد حل يوفر ميزة لا لبس فيها على الوضع الراهن. وحسب رأي صادر في نيسان/أبريل عن بني زيفر، المحرر الأدبي الليبرالي في الصحيفة اليسارية هآرتس، يلخص الآراء الإسرائيلية الحالية عبر قوله إن الاحتلال كما هو الآن، ويمكن أن يستمر إلى الأبد، أفضل من أي بديل إذا ما انتهت صلاحية خيار الدولتين قابل للمناقشة. ولكن الحقيقة على أرض الواقع لا تشبه دولة واحدة أيضاً. لقد مضى نصف قرن على حرب عام ١٩٦٧ وهناك خمسة في المئة فقط من الإسرائيليين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، ونصف هؤلاء يعيشون في خمس كتل ستحتفظ بها «إسرائيل» في أي سيناريو حل على مبدأ الدولتين.

وفي الوقت نفسه، ها هي مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة جميعهم يصافحون يد «إسرائيل»، وفي بعض الأحيان أمام الكاميرات. وإسرائيل وروسيا في مغازلة دائبة وبشكل متباعد نسبياً تزدهر العلاقات الإسرائيلية مع الصين والمنبوذ الحقيقي في الشرق الأوسط هو النظام السوري، الذي لم يجتهد لصنع السلام مع «إسرائيل». وهذه الدولة العربية الصامدة كما تسمى غارقة في حمام دم كبير. ومشروعها النووي ومخزونها الضخم من الأسلحة الكيميائية بات ذكرى بعيدة.

تواجه «إسرائيل» كل أشكال التهديدات والتحديات المحتملة، ولكن لم تكن أبدأ أكثر استعداداً لمواجهتهم منها اليوم. والفكرة الشعبية الرائجة بين بعض المحللين الإسرائيليين القائلة بأن مواطنيهم يعيشون في حالة دائمة من الخوف يضلل حلفاء «إسرائيل» وخصومها،إن قادة «إسرائيل» حذرون ولكنهم واثقون ولا يذعرون بسهولة، ومتمرسون في اللعبة التي يلعبها الجميع في الشرق الأوسط. لا شيء يترك فيهم أثراً كالتعويذة الفارغة القائلة بأن الوضع الراهن لا يمكن تحمله. ويتوقف بقاء «إسرائيل» دائماً على رغبتها في الحفاظ على الوضع الراهن الذي أوجدته والذي يقود خصومها إلى الاستقالة واللجوء إلى الحلول الوسطى. هذا فن أكثر من علم، ولكن هذه العزيمة خدمت «إسرائيل» أكثر من مرة.

تراجع القوى العظمى

لا يزال هناك سحابة تلوح في الأفق الإسرائيلي، ليست قنابل إيران النووية المؤجلة، ولا التهديدات بالمقاطعة الأكاديمية، أو المناورات الفلسطينية في الأمم المتحدة، بل الولايات المتحدة التي، بعد موجة عنف مختلة بشكل كبير، تتراجع عن المنطقة وتترك وراءها فراغاً كبيراً، وهي تخفض من تعرضها لشرق أوسط استمرّ بتحدي توقعاتها ومنع رؤساء أميركيين متعاقبين من القول «المهمة أنجزت» وهي اللحظة التي سعوا لها. بدأت خطة فك الارتباط قبل دخول أوباما إلى البيت الأبيض، لكنه سرّعها بعدما بات يرى الشرق الأوسط كمنطقة عليه تجنبها لأن من غير الممكن إصلاحها، لا في رئاسته، ولا في الجيل

القادم. (وكان هذا انطباع الصحافي جيفري غولدبرغ، الذي منحه أوباما مقابلة عهده في السياسة الخارجية.)

إذا كان للتاريخ سوابق، فإن هذه اللحظة أكثر من التفافة. فعلى مدى القرن الماضي كان لكل من الأتراك والبريطانيين والفرنسيين والروس لحظتهم في الشرق الأوسط، ولكن إطالة مكوثهم أثبتت أنها مكلفة حينما انحسرت قوتهم. لقد تخلوا عن السعي إلى الهيمنة واستقروا على التأثير. منذ عقد من الزمن، وعلى صفحات هذه المجلة، توقع ريتشارد هاس، رئيس مجلس مجلة «شؤون خارجية»* أن الولايات المتحدة قد بلغت لتوها هذه النقطة وأعلن أن العصر الأميركي في الشرق الأوسط، قد انتهى، وأضاف أن الولايات المتحدة سوف تستمر في التمتع بمزيد من النفوذ في المنطقة أكثر من أي دولة خارجية أخرى، ولكن سيتم خفض نفوذها عما كان عليه في السابق. كان هذا اقتراحا قابلاً للنقاش عام ٢٠٠٦؛ أما الآن، في العام ٢٠١٦، فقد جعله أوباما غير قابل للجدل.

هناك عدة طرق لجعل التراجع يبدو شيئاً آخر غير ما هو عليه. وكانت الطريقة التي اعتمدتها إدارة أوباما لخلق توازن مستقر تقوم على قطع التزامات الولايات المتحدة لحلفائها وتحسين علاقاتها مع خصومها. وهكذا، فجأة، لم يكن أي من الأصدقاء التقليديين للولايات المتحدة جيد بما الكفاية لتبرير ثقتها الكاملة. وكان على القوة العظمى إخفاء تعبها حيث إنها تتظاهر بالشعور بالإحباط من تناقض الراكبين بالمجان. وتخدم الشكاوى الناتجة عن «إسرائيل» (وكذلك مصر والمملكة العربية السعودية) مثل هذا السرد.

إن قادة «إسرائيل» ليسوا خجولين من التحذير من عواقب هذا الموقف، ولكنهم يحرصون على عدم التفكير بصوت عال حول الخيارات الإسرائيلية في الشرق الأوسط لما بعد أميركا. وتريد «إسرائيل» مذكرة جديدة للتفاهم مع الولايات المتحدة كلما كانت أكبر كانت أفضل، كتعويض عن التعامل النووي مع إيران. فمن مصلحة «إسرائيل» أن تشدد على أهمية العلاقة الأميركية– الإسرائيلية بوصفها حجر الأساس للاستقرار الإقليمي وللسير إلى الأمام.

ولكن إلى الأمام لأي مدى؟ هذه مسألة أخرى. وإسرائيل حتى وهي تسعى إلى تعميق التزام الولايات المتحدة على المدى القصير تعلم أن الصلة غير القابلة للتزعزع لن تدوم إلى الأبد. وهذا درس من التاريخ. لقد سعى زعماء الحركة الصهيونية دائماً لإيجاد حليف للمشروع الخاص بهم مع القوة المهيمنة، لكنهم عايشوا الكثير من التاريخ الأوروبي لكي يعرفوا أن القوة العظمى ليست دائمة الوجدان. في القرن العشرين، شهدوا انهيار إمبراطوريات قديمة وصعود أخرى جديدة، كل منها حاول جعل منطقة الشرق الأوسط له، وكل منها قدّم وعوداً ثم ألغاها. عندما جاء دور الولايات المتحدة لم تندفع القوة العظمى الناشئة لاحتضان اليهود، وباتوا وحدهم خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما أغلقت الولايات المتحدة أبوابها أمامهم، وكانوا وحدهم في مواجهة المحرقة، وعندها استيقظت الولايات المتحدة متأخرةً جداً. كما كانوا وحدهم عام ١٩٤٨ عندما جرى حظر توريد الأسلحة إلى «إسرائيل». وكذلك

كانوا وحدهم في العام ١٩٦٧ عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة صراحة أنه إذا ذهب الإسرائيليون إلى الحرب فإنهم لن يشاركوا فيها.

وبعد عام ١٩٦٧، وقعت «إسرائيل» في ملعب النفوذ الأميركي. وتعمقت خلال العقود اللاحقة «العلاقة الخاصة» واعتمدت «إسرائيل» على الولايات المتحدة في المجال العسكري لدرجة أن العديد من الإسرائيليين لم يعودوا يتذكرون كيف تمكنت «إسرائيل» من البقاء على قيد الحياة دون جميع الأسلحة الأميركية المتوفرة الآن. والمنظمات المناصرة لإسرائيل نفسها في الولايات المتحدة، لا سيما من الطائفة اليهودية، تعزز هذه العقلية كما يؤكدون هم أنفسهم أنه لولا جهودهم بالضغط على واشنطن لكانت «إسرائيل» في خطر مميت.

ولكن إدارة أوباما أعطت الإسرائيليين رؤية لكيفية اهتزاز هذه الصلة التي لا تتزعزع. وقد يبدو هذا الاحتمال مقلقاً لأنصار «إسرائيل»، لكنه دورة لا مفر منه للعجلة، ولهذا سعى اليهود الصهاينة لتحقيق الاستقلال السيادي في المقام الأول. وإسرائيل مستقلة هي ضمانة عندما سيجد اليهود أنفسهم وحدهم من جديد، ووفقاً لأحد المنطلقات التشغيلية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي هو أن مثل هذا اليوم سيأتي.

«إسرائيل» وحدها

هذه القناعة هي أبعد ما تكون عن شل حركة «إسرائيل» بل تدفعها نحو توسيع خياراتها وتنويع علاقاتها وبناء قدراتها المستقلة. ذلك أن الشرق الأوسط سيكون في السنوات الخمسين المقبلة مختلفاً عن الـ١٠٠ سنة التي مضت. لن تكون هناك قوى خارجية تسعى إلى الهيمنة، فتكاليف مواصلة الهيمنة على كامل الطيف مرتفعة جداً والمكافآت قليلة جداً. وستواصل القوى الخارجية ملاحقة أهداف محددة، ذات صلة بالنفط أو الإرهاب. ولكن سيتم ترك مساحات كبيرة من منطقة الشرق الأوسط لمصيرها، لتنحل أو ليعاد تشكيلها بطرق لا يمكن التنبؤ بها. وقد يطلب جيران «إسرائيل» الأضعف تمديد أمنها ليشملهم، كما فعل الأردن على مدى عقود. والقلق العربي من إيران يفعل المزيد من أجل التطبيع مع «إسرائيل» في المنطقة أكثر من عملية السلام البعيدة المنال وغير الحاسمة، من أي وقت مضى. ثم أن «إسرائيل»، التي كانت سابقاً نقطة الارتكاز للصراعات الإقليمية، سوف تلوح في الأفق كدعامة من دعائم الاستقرار الإقليمي، ليس فقط لشعبها ولكن أيضاً لجيرانها، المهددين بتصاعد التشرذم السياسي، والانكماش الاقتصادي، والإسلام المتطرف، والكراهية الطائفية.

وتعتزم «إسرائيل» على الدوام تثبيت دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. يهزأ الإسرائيليون عندما تلمح الولايات المتحدة أنها أفضل من يفهم مصالح «إسرائيل» الحقيقية الطويلة الأجل. وعلى الرغم من أن «إسرائيل» ارتكبت الكثير من الأخطاء التكتيكية من الصعب القول بأن إستراتيجيتها لم تكن ناجحة. ونظرا لسجل الولايات المتحدة في تحقيق أو حتى تحديد مصالحها في الشرق الأوسط بات من الصعب أن نقول الشيء نفسه عن إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية. لقد راهنت إدارة أوباما على الاتفاق مع إيران، ولكن حتى الدعاة الأكثر متحمسين للصفقة لم يعودوا يزعمون أنهم حققوا

القوس التاريخي في الشرق الأوسط. في مواجهة انهيار الربيع العربي، والقتلى السوريين، وملايين اللاجئين، وظهور الدولة الإسلامية، أو داعش، من بإمكانه القول إلى أي اتجاه يشير القوس؟ أو إلى أين ستؤدي هذه الصفقة مع إيران؟

ثمة تعويذة واحدة أميركية مشتركة أخرى تستحق أن تلغى، فقد قال أوباما قبل خمس سنوات أنه، بسبب صداقتنا على وجه التحديد من المهم أن نقول الحقيقة، فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار، وإسرائيل أيضاً عليها أن تتصرف بجرأة للنهوض بسلام دائم. حان الوقت لكي تتخلى الولايات المتحدة عن هذا الشعار أو لكي تعدله على الأقل. فقط عندما يتوصل أعداء إلى خلاصة مفادها أن بإمكان «إسرائيل» الحفاظ على الوضع الراهن إلى أجل غير مسمى، وعلى التفوق العسكري الإسرائيلي، وعلى الميزة الاقتصادية لها، ونعم، على احتلالها، سيكون هناك أمل في أنهم سوف يتوافقون بين أنفسهم على وجود «إسرائيل» كدولة يهودية. لا عبارات لأوباما يمكنها التأثير على الحكومة الإسرائيلية، التي تعلم مصلحتها على نحو أفضل، ولكنها تشكل وقوداً للرفض العربي والإيراني لإسرائيل لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة لم تعد تحمي «إسرائيل». إن استنتاج أعداء «إسرائيل» أنها ضعيفة سيكون خطأ مأساوياً فإسرائيل هي في وضع جيد يسمح لها بالحفاظ على الوضع الراهن من تلقاء نفسها وعلى ذلك تقوم إستراتيجيتها الطويلة الأجل.

إن قيام إدارة أميركية جديدة سوف يقدم فرصة لإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة، أو على الأقل في خطابها. وكانت المرشحة الرئاسية هيلاري كلينتون قد أدلت ببيان كوزيرة للخارجية في القدس عام ٢٠١٠ جاء أقرب إلى الواقع والتطبيق العملي، حيث قالت إن الوضع الراهن غير مستدام، مرددة العبارة المعتادة، ولكنها أضافت أن هذا لا يعني الآن أنه لا يمكن أن يستمر لمدة سنة أو عقد من الزمن، أو اثنين أو ثلاثة، ولكن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار أساساً. والمعنى أنه قد لا يكون الوضع الراهن هو الأمثل، إلا أنه مستدام، لأطول وقت ممكن.

وبينما تخطو الولايات المتحدة الخطوات التي تبعدها عن الشرق الأوسط، هذه هي الرسالة التي ينبغي أن ترسلها واشنطن إذا أرادت أن تساعد «إسرائيل» وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين في ملء الفراغ الذي سوف تتركه وراءها.

إمكانات الطاقة في إسرائيل: تأمين المستقبل*

استطاعت «إسرائيل» اليوم وأكثر من أي وقت مضى (في الوقت الذي تعتبر فيه دولة فقيرة في مجال الطاقة) تطوير واستغلال احتياطاتها الهائلة من الغاز الطبيعي بعد إزالتها أخيرا لكل العقبات التنظيمية الرئيسة. ومع وجود الغاز الطبيعي من المتوقع أن تستفيد «إسرائيل» من ٦٨ ٪ من الغاز المستخرج في توليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٤٠. من هنا يمكنها تحصين اقتصادها المحلي، وتعزيز أمنها القومي، وتغيير نظام الطاقة والعلاقات الاقتصادية في شرق البحر الأبيض المتوسط وما وراءه.

وتستعد «إسرائيل» اليوم لأن تصبح مصدر الطاقة الرئيسي لجيرانها. ومع ذلك، فإذا سعت «إسرائيل» لتحقيق مكاسب استثنائية كبيرة من صادرات الغاز، يمكنها التغلب على الجغرافيا السياسية وتحقيق الحد الأقصى الممكن للمكاسب المشتركة في شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية.

- النقاط الرئيسة

– من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٠ تطور الغاز الطبيعي الذي يستخدم كمصدر للوقود في «إسرائيل» من العدم إلى ٤٠٪ لتوليد الكهرباء.

– من المتوقع أن تكسب «إسرائيل» ٢٠ مليار$ من عائدات الضرائب والغاز بحلول العام ٢٠٢٦ وفقا لشركة «نوبل إنرجي» الأميركية.

– أدّت الضغوط التي مارسها المجتمع المدني الإسرائيلي لوضع أنظمة متشددة على قطاع الغاز إلى تغييرات هامة لضمان ذهاب المزيد من العائدات إلى خزينة الدولة، ولكي يحظى قطاع الغاز في «إسرائيل» بقدر واسع من المنافسة.

– تعتبر الأردن وتركيا ومصر من أكثر الدول المرشحة لاستيراد أولى صادرات الغاز الإسرائيلية، لكن المشاعر المناهضة لإسرائيل يمكن أن تكون عقبة رئيسة في اتفاقيات الطاقة في المستقبل.

– تعتبر السرعة في الحكم في تسوية مسألة شروط الاستقرار واحدة من التحديات التنظيمية الأكثر تأثيرا في «إسرائيل» في العقد الماضي، ويمثل هذا الأمر فوزاً كبيراً «لإسرائيل» من ناحية تعزيز ثقة المستثمرين وتمهيد الطريق في المستقبل للتنقيب عن الغاز قبالة الشواطئ الإسرائيلية.

---

* ترجمة وإعداد آمنة رزق – فرع البحث الراجع.

- Hochberg, Michal, Israel's Energy Potential Securing the Future- Michael Hochberge - middle east institute.

http://www.mei.edu/content/israel-s-energy-potential-securing-future

مقدمة

مع القرارات المتخذة أواخر شهر أيار وأوائل حزيران للموافقة على تطوير حقل لفياثان الإسرائيلي للغاز الطبيعي، حلت «إسرائيل» العقبات التنظيمية الرئيسية التي تهدد وتعيق التطور في هذا القطاع بعد أن تضررت بالفعل ثقة المستثمرين في منابع قطاعي النفط والغاز (التنقيب والإنتاج) وأيضا قطاع الهيدروكوبون.

في آذار من العام ٢٠١٦ رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية عنصرا أساسيا من المخطط الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية لتطوير وتصدير الغاز من حقل لفياثان الذي تم اكتشافه عام ٢٠١٠، (والذي يعتبر أهم اكتشاف للغاز الطبيعي خلال العقد الماضي)، وحكمت بأنه ينبغي وقف تنفيذ الصفقة لمدة عام آخر وطالبت الحكومة بتعديل شروط الاتفاق. ونظرا لعدم التأكد من تطبيق القوانين في «إسرائيل» ومع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي عالميا، فإن شرط الاستقرار من شأنه أن يكون بمثابة مقياس لوصول المستثمرين إلى التمويل، ويمكن القول والتأكيد أن استثمار ٥,٦ مليار دولار مطلوبة لتطوير حقل نفط واستثمار أصوله من الغاز الطبيعي.

ومع ذلك، فقد حكم أربعة من القضاة الخمسة في المحكمة العليا الإسرائيلية أن شرط الاستقرار غير قانوني، وهذا الأمر يعيق الحكومات المستقبلية عن إجراء تغييرات في القوانين لمدة عشر سنوات، بغض النظر عن الظروف غير المتوقعة.

ولتوفير اليقين دون المساس بسلطة اتخاذ القرار من الحكومات المستقبلية، ينص الاتفاق الجديد على عملية مراجعة رقابية في مدة معينة لتحديد التعويضات المحتملة للمستثمرين في حالة حدوث تغييرات تنظيمية تؤثر على ربحية المشروع. وفي حالة حدوث تغيير، فإن عملية المراجعة سوف تأخذ بعين الاعتبار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعايير دولية أخرى. وقد جاءت هذه الصفقة لضرب التوازن المناسب بين استقرار المستثمرين ومرونة الحكومة.

إن سرعة الحكم في حل مسألة شرط الاستقرار هي واحدة من أكثر التحديات التنظيمية المهمة التي واجهت «إسرائيل» في العقد الماضي. وهذا الأمر مثير للإعجاب. وبعد الحصول على الإطار القانوني القابل للتنفيذ لتطوير حقل لفياثان

في أقل من ثلاثة أشهر وذلك بعد الرفض الأولي للمحكمة العليا، يعتبر هذا القرار بمثابة فوز كبير لإسرائيل من ناحية تعزيز ثقة المستثمرين وتمهيد الطريق للتنقيب عن الغاز في المستقبل قرب الشواطئ الإسرائيلية. وعلى المدى البعيد، يمكن «لإسرائيل» أن تصبح مصدَرا هاما للغاز الطبيعي إلى جيرانها المتعطشين للطاقة مثل الأردن ومصر وتركيا وحتى السوق الأوروبية.

– أهم حقول الغاز الطبيعي في «إسرائيل»

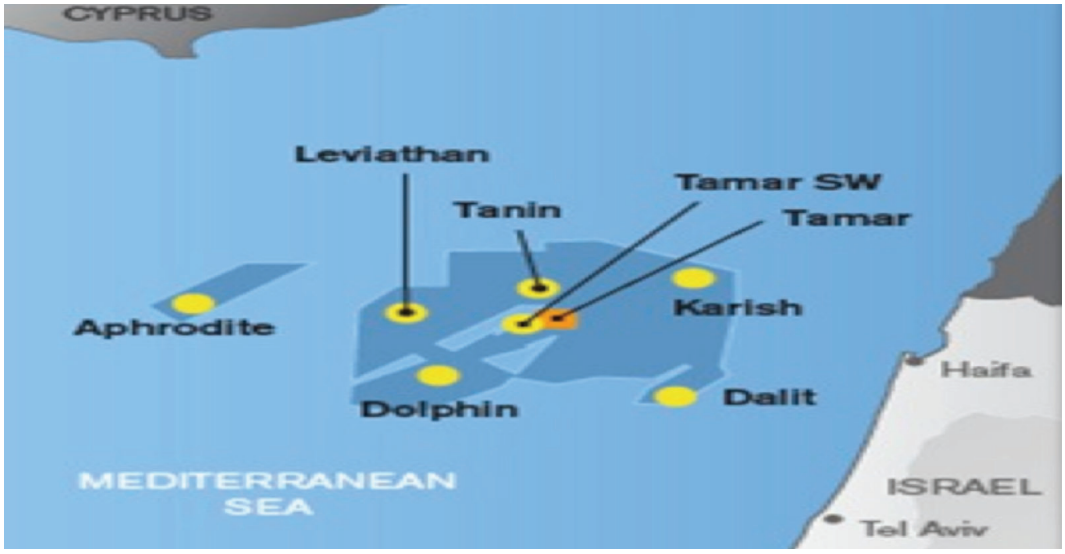

المصدر : شركة نوبل إنرجي

إن نجاح صناعة الغاز الطبيعي الناشئ في «إسرائيل» أبعد ما يكون عن اليقين. وليس واضحا تماما كيف يمكن لمجموعة من المستثمرين حماية غاز «إسرائيل» في حقل لفياثان. هذه المعركة قاسية ويمكن أن تستمر، خاصة مع معارضة جماعات المجتمع المدني الذين يقولون إن الشروط الموضوعة لصالح المستثمرين كبيرة جدا وعدم وجود منافسة في هذا القطاع تخلق احتكارا حقيقيا، وقد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة أسعار الطاقة المحلية.

أخيرا، إذا سعت «إسرائيل» لتحقيق مكاسب استثنائية مهمة من صادرات الغاز التي ستعود إليها يمكنها التغلب على الجغرافيا السياسية وتحقيق الحد الأقصى الممكن من المكاسب المشتركة في شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية.

– تاريخ تطوير وتنظيم الغاز في «إسرائيل»

تحاول «إسرائيل» منذ العام ١٩٥٢ اجتذاب الاستثمار في التنقيب عن المواد الهيدروكربونية من خلال شروط استثمار مناسبة، وينص قانون النفط الصادر عام ١٩٥٢ على منح «إسرائيل» الأساس القانوني لأنشطة القطاع الهيدروكربوني، وقد خضع هذا القانون لتعديلات في الأعوام ١٩٦٥–١٩٨٩ إلا أن أسسه بقيت على حالها.

و لم تصبح قضية التنظيم مسألة مثيرة للقلق وخطيرة، إذ اكتشفت احتياطيات الغاز الطبيعي الرئيسة وأيضا التدقيق الوطني، وبقيت مليارات الدولارات على المحك.

بدأت أولى المحاولات الجدّية لاستكشاف النفط في «إسرائيل» عام ٢٠٠٠ عندما اكتشفت شركة

نوبل إنرجي الأميركية حقل ماري بي (Mari–B)، (لقد تم وضعه وتعريفه على شبكة الانترنت منذ أربع سنوات فقط).

بدأ حقل ماري–B تزويد «إسرائيل» بأول شحنة من الغاز الطبيعي المنتج محليا عام ٢٠٠٤ وعملت شركة نوبل تحت قانون النفط الإسرائيلي لعام ١٩٥٢ الذي ينظم تقاسم الأرباح بين منبع شركات الطاقة «والدولة الإسرائيلية».

خلق قانون النفط الطويل الأمد حوالي ١٢,٥ ٪ من البيئة التنظيمية المناسبة التي تسمح لشركات المنبع بالاستكشاف في الأراضي البحرية الإسرائيلية غير المثبتة حتى الآن. كما ارتبط اكتشاف حقل ماري بي مع اكتشاف حقل تمار غاز عام ٢٠٠٩ إضافة إلى اكتشاف شركة إنرجي نوبل حقول غاز أخرى صغيرة. وقد بدأت هذه الحقول في تحويل المشهد المحلي للطاقة في «إسرائيل» ووضع الأساس لمستقبلها.

من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠ تطور استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للوقود في «إسرائيل» من العدم إلى ٤٠٪ لتوليد الطاقة ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم في العام ٢٠٢٧ إلى ٦٠٪ وفي العام ٢٠٤٠ إلى ٦٨٪.

– توقعات الطلب على الغاز في «إسرائيل» من العام ٢٠١٤إلى العام ٢٠٤٠

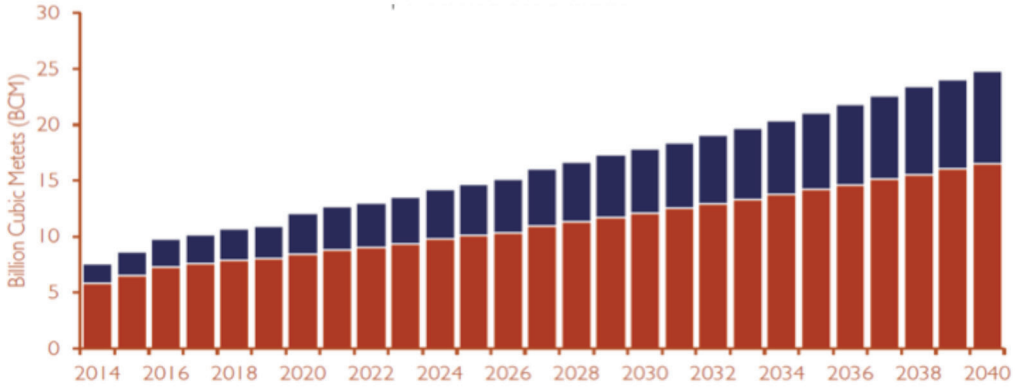

المصدر وزارة الطاقة والموارد المائية –إسرائيل

أدى اكتشاف الغاز في «إسرائيل» إلى تعاون مشترك بين شركة نوبل إنرجي الأميركية ومجموعة ديليك الإسرائيلية إضافة إلى شركاء آخرين. وأعتبر حقل تامار أثناء اكتشافه من اكبر حقول الغاز الطبيعي في المنطقة، وهو يزوّد «إسرائيل» حاليا أكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من خلال بيع الغاز واتفاقية شراء بين تحالف ديليك ونوبل انرجي وشركات إسرائيلية بما في ذلك شركة الكهرباء الإسرائيلية (I.E.C.)التي تعتبر أكبر مزود للدولة من الكهرباء.

في العام ٢٠١٠، وبعد سنة على اكتشاف حقل تامار اكتشفت شركة نوبل إنرجي حقل لفياثان، الذي تبلغ مساحته ضعف مساحة حقل تامار وهو يكفي لتلبية حاجات الطاقة في «إسرائيل» لعقود ويمكنه أيضا تحويل «إسرائيل» إلى مُصدّر رئيسي للغاز في المنطقة.

بعد اكتشاف حقلي تامار ولفياثان كلّفت الحكومة الإسرائيلية الخبير إيتان شيشينسكي تشكيل لجنة لإعادة النظر بنظام الغاز الطبيعي في «إسرائيل» من خلال تحليل مقارن للقوانين والسياسات المتبعة. وجدت هذه اللجنة التي أطلق عليها اسم «لجنة Sheshinski»، أن الإيرادات الممنوحة» للدولة الإسرائيلية» لاستخراج النفط والغاز منخفضة بالمقارنة مع المعايير الدولية، ما دفع باللجنة إلى تقديم توصية لضبط وإصلاح نظم الغاز الطبيعي في «إسرائيل». تمت الموافقة على هذه التوصيات من قبل الكنيست في آذار من العام ٢٠١١ تحت قانون ضريبة أرباح النفط.

إضافة إلى ضريبة ١٢,٥ التي تحدثنا عنها سابقا، خلق القانون الجديد ضريبة تصاعدية في أرباح الغاز بدأت ب ٢٠٪ من مجموع الأرباح بعد استرداد ١٥٠ ٪ من الاستثمار. كما ازدادت الضريبة بنسبة ٥٠٪ من الأرباح بعد استرداد ٢٣٠٪ من الاستثمار. وعموما، ارتفعت أرباح الدولة الإسرائيلية إلى ٥٢–٦٢ ٪ من صافي الربح على الغاز. وفي هذا المجال يمثل قانون ضريبة أرباح النفط أول تغيير أساسي لتقاسم الأرباح ضمن قانون الهيدروكربون في النظام الإسرائيلي، ومن المقرر إضافة تعديلات فعلية لقانون الغاز الطبيعي على المدى القريب، وفي المقابل يتم وضع أسس وقائية للمستثمرين لمتابعة الاستقرار التنظيمي وذلك من اجل إحباط المحاولات المستقبلية لتعديل قواعد المفعول الرجعي.

اسم الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطات المقدرة	الحالة
Leviathan*	2010	500 B.C.M.	Development Stage
Tamar*	2009	282 B.C.M.	Producing
Shimshon	2012	5 B.C.M.	Development Stage
Mari B and Noa*	1999-2000	33.5 B.C.M.	Produced 25 B.C.M.
Karish and Tanin*	2012-2013	55 B.C.M.	Not Developed
Dalit*	2009	8 B.C.M.	Not Developed
Aphrodite/Ishai	2012	7-10 B.C.M.	Not Developed

* Fields in which Noble Energy is the operator

- حصص تصدير الغاز- لجنة تزماش

أما القضية الثانية الحاسمة التي تؤثر على مشروع الربح فهي قدرة المستثمر على بيع الغاز للعملاء من خلال الصادرات الدولية، وهذا يعني تحقيق التوازن والحفاظ على غاز حقل لفياثان للاستخدام المنزلي وتحفيز المستثمرين على تطوير الحقل. أمام هذا الامر، أكّدت مجموعة المستثمرين أن شركة كهرباء اسرائيل هي المسؤولة عن توليد الكهرباء في اسرائيل ما يؤدي الى وجود مشتر واحد في السوق ويحد من قدرة المستثمر على التفاوض للحصول على الغاز بأسعار جيدة.

أيدت لجنة تزماش تحديد سقف الصادرات لانه يشجع على اكتشاف الغاز المستقبلي من قبل شركات عالمية، كما صادقت اللجنة على تصدير ٦٠٪ من احتياطي الغاز الطبيعي وترك ال ٤٠٪ المتبقية للاستخدام المحلي.

- المنافسة في قطاع الغاز الطبيعي في «إسرائيل»

ولزيادة الامور تعقيدا، بدأت هيئة مكافحة الاحتكار الإسرائيلية (I.A.A.) التحقيق في تحالف نوبل إنرجي– وديليك لتحديد احتمال انتهاك هذه الشراكة قوانين مكافحة الاحتكار. لذا سعت الهيئة بقيادة رئيسها دايفيد جيلو إلى حل أزمة الاحتكار المزعومة من خلال البيع الإلزامي لاحتياطيات الغاز الطبيعي، لان البيع في حقل لفياثان قد يتم بعد سنوات وبالتالي فهي تحافظ على احتكار انتاج حقل تامار. ومن أجل وضع حد لاحتكار تحالف نوبل– ديليك ألزمت الهيئة التحالف بيع بعض انتاج الحقول الصغيرة من حقلي تانين وكاريش.

بعد تسعة أشهر عدلت الهيئة عن قرارها، وقد أثر هذا القرار المتقلب على حكومة نتنياهو لناحية العلاقات الإسرائيلية مع المستثمرين الأجانب الحاليين ومن حيث النظرة لإسرائيل باعتبارها وجهة آمنة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما رأت الحكومة الإسرائيلية أن انعكاس القرار هو بمثابة تهديد للأمن القومي في «إسرائيل».

ولحل هذه الأزمة عيّن بنيامين نتنياهو رئيس المجلس الاقتصادي الوطني يوجين كندل، لتشكيل فريق من الخبراء لإعادة التعريف بقواعد ملكية احتياطيات الغاز الطبيعي. وقد خلصت اللجنة في قراراها على استثمار مجموعة ديليك حقل تامار لمدة ست سنوات مع تخفيض ملكية نوبل للطاقة في حقول تامار وتانين وكاريش من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ وقد وافق جميع أعضاء اللجنة على القرار باستثناء رئيسها جيلو الذي استقال من منصبه في أيار من العام ٢٠١٥ . وكذلك رفض وزير الاقتصاد آرييه درعي القرار وأكد انه لا يريد الاعتراض على الصفقة، فما كان من نتنياهو إلا تعيين نفسه وزيرا للاقتصاد بشكل مؤقت مع موافقته على الصفقة وإقرارها بعد استخدامه للبند ٥٢ الذي يبرر الالتفاف على العوائق الإدارية والقانونية لذرائع أمنية .

نتيجة الخلافات التنظيمية

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية على إيجاد التشريعات لتوفير الشروط المواتية للمستثمرين، في الوقت الذي تقدمت فيه المصالح الوطنية والعامة الإسرائيلية. وقد احتجت مجموعات المجتمع المدني الإسرائيلي ووسائل الإعلام بشدة على التشريعات في مجال تطوير الغاز الطبيعي واعتبرت أنها جاءت لصالح المستثمرين على حساب الشعب الإسرائيلي والدولة. لذا اختارت الحكومة الإسرائيلية «سياسة إخماد الحرائق» وكانت تسعى دائما للبحث عن حلول لتنظيم والحد من هذه الخلافات التي تمثل تهديدا حقيقيا لتطوير الغاز في «إسرائيل».

وفي هذا المجال اعتبر المعارضون أن قطاع الاقتصاد والغاز الطبيعي يعاني من نقص في المنافسة، الأمر الذي سيزيد أسعار الطاقة، ورأوا أيضاً أن حكومة نتنياهو ضغطت بشكل غير ديمقراطي من خلال قراراتها في مجال الغاز الطبيعي. ومع ذلك، نتيجة للسخط والاحتجاجات الشعبية تعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغوطات من أجل إصلاح قراراتها بشأن تنظيم الغاز الطبيعي في السنوات الخمس الماضية.

وبناء على ذلك يبدو أن عملية تحقيق التوازن بين هدف حكومة نتنياهو لتأمين الطريق لتطوير الغاز ومع حق المجتمع المدني الإسرائيلي لتحقيق الشروط العالية للشعب الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية كانت ناجحة.، ما أدى إلى تحسن وحماس الحكومة الإسرائيلية لتصدير الغاز والتنقيب عن النفط في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- دور الغاز الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وما وراءه

يشكل الغاز الإسرائيلي صفقة اقتصادية كبيرة ومهمة ما أدى إلى تحوّل في العلاقات الإقليمية. ومن المحتمل أن تبدأ «إسرائيل» بتصدير غاز حقل لفياثان الى الاسواق مما يتطلب بالحد الادنى تطوير البنية التحتية الاسرائيلية.

إن حجم السوق ونمو الطلب المتوقع مهمان جدا لانتخاب شركاء لعقود الغاز الطبيعي على المدى البعيد. وعلى هذا النحو تعتبر الأردن ومصر وتركيا من الدول المرشحة والأكثر احتمالا لتلقي أولى صادرات الغاز الإسرائيلي.

- الأردن

في أيلول من العام ٢٠١٤ وقع تحالف إنرجي– ديليك رسالة نوايا غير ملزمة لتصدير ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقل لفياثان الى شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لمدة ١٥ عاما.

سوف تكون شركة الكهرباء الوطنية الأردنية بالنسبة «لاسرائيل» شريكاً فعالاً ومهماً، مقارنة مع الشركات المتوقعة في مصر والتي لديها تاريخ بعدم دفع المستحقات. وسوف تكون المشاعر المناهضة «لإسرائيل» في الأردن عقبة أمام حكومة الملك عبد الله الثاني لجعل هذه الصفقة تؤتي ثمارها.

- مصر

تتشارك مصر والأردن بخصائص واعتبارات رئيسة لها علاقة باستيراد الغاز الإسرائيلي الخاص بها، ومن هذه الاعتبارات المعارضة الشعبية المصرية القوية لاستيراد الغاز الإسرائيلي، إضافة إلى أزمة نقص الطاقة في مصر.

هناك خط أنابيب مشترك للغاز الطبيعي بين «إسرائيل» ومصر، و هذا الخط كان يزود «إسرائيل» بالغاز المصري، ويمكن استخدام نفس هذا الخط باتجاه معاكس وذلك بتزويد مصر بالغاز الإسرائيلي.

تستخدم مصر أكثر من ٧٠٪ من الغاز الطبيعي في توليد الطاقة الكهربائية، ولذا فهي بحاجة ماسة إلى إمدادات غاز إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية والاستفادة من الغاز الطبيعي المسال.

- تركيا

وافقت «إسرائيل» وتركيا على تطبيع العلاقات في حزيران عام ٢٠١٦ بعد ست سنوات من القطيعة الدبلوماسية. ولن تتم أية صفقة لتصدير الغاز إلى تركيا حتى تنتهي المرحلة الثانية من تطوير حقل لفياثان عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود البنية التحتية الحالية. ومع ذلك يمكن أن تؤدي صفقة الغاز بين «إسرائيل» وتركيا إلى مكاسب مهمة لكلا البلدين.

ولأسباب جغرافية من الممكن أن يجتاز أنبوب النفط التركي – الإسرائيلي المتوقع إنشاؤه المجال البحري لقبرص المنقسمة سياسيا والتي ليس لديها أية علاقات دبلوماسية مع تركيا. وفقا لذلك، قد يكون جمع شمل الجزيرة المنقسمة تاريخيا بين قبرص وتركيا ضروريا لانجاز صفقة الغاز بين «إسرائيل» وتركيا.

- مستقبل غامض وغير مؤكد

تقترب «إسرائيل» اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى استغلال مواردها من الغاز الطبيعي. سوف يتم إنهاء كل العقبات التنظيمية، وفي انتظار إتمام الالتزامات التنظيمية باشر مطورو الغاز وشركة نوبل انرجي بيع الغاز من حقول تانين وكاريش إضافة إلى تحديد ملكية حقل تامار بنسبة ٣٪ (لتصل هذه النسبة إلى ٨٪) .

حتى يومنا هذا، لا توجد أية ترتيبات مؤكدة لتصدير الغاز الإسرائيلي. وسيكون من الصعب جدا تمويل مشاريع غاز بمليارات الدولارات في بيئة أسعار الغاز فيها منخفضة جدا، وأيضا في منطقة من أكثر المناطق التي تشهد اضطرابات على الصعيد العالمي.هنا يجب أن نرى كيف ستتمكن «إسرائيل» وجيرانها، ومطورو الغاز لديها.بما يملكون من حنكة وفطنة من تحويل الغاز الطبيعي الذي يقبع على بعد آلاف الأقدام في مياه البحر الأبيض المتوسط إلى علاقات اقتصادية وصفقة اقتصادية مربحة.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثِّرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

email:dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P.O.Box: 24/47

Beirut - Lebanon